

الإستثمار

وتجارب الأردن ومصر في جذب الاستثمار

ومدخرات العاملين بالخارج

إعداد : د. معتز يوسف أحمد أبوعاقله

الفصل الاول

المفاهيم النظرية المتعلقة بالاستثمار

مقدمة :

يعتبر الاستثمار من الأنشطة والعمليات الاقتصادية المهمة بالنسبة للاقتصاد القومي لأي دولة، وتزداد أهمية الاستثمار خصوصًا في البلدان النامية التي يجب عليها الاهتمام أكثر علميًا وعمليًا بموضوعات ومجالات وأدوات الاستثمار، بقصد تعظيم العوائد المحققة باتباع طرق تضمن زيادة الادخار لدى المواطنين ومن ثم تعبئة وتوجيه تلك المدخرات نحو مجالات الاستثمار المختلفة، واختيار الأدوات التي تساهم في خلق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد الوطني، وذلك من أجل زيادة الانتاج والتوسع في حجم الصادرات، ومن ثم تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي.

إن الاستثمار يعتبر من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تعتمد عليها عملية التنمية الاقتصادية في كافة دول العالم، حيث أن توافر المهارات والقدرات الفنية والتنظيمية وغير ذلك من المتغيرات اللازمة لعملية التنمية لا يكتمل تأثيرها على النشاط الاقتصادي إلا بتوافر رؤوس الأموال اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن الاستثمار يعتبر ركيزة أساسية مهمة في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة بما ينسجم ومصالح الدول، كما يعد الاستثمار عاملاً رئيسياً لتعزيز معدلات النمو الاقتصادي، ومن هذا المنطلق فإن جميع دول العالم تبذل جهودًا كبيرة في سبيل توفير البيئة والمناخ المناسبين للاستثمار.

في هذا الفصل سيتم تناول المفاهيم النظرية المتعلقة بالاستثمار، وذلك من حيث التعريف بمفهومه وإبراز أهميته، وبيان أهدافه ومجالاته وأنواعه وأدواته ووسائل جذبته.

التعريف بمفهوم الاستثمار وأهميته :

يستمد مفهوم الاستثمار أصوله من علم الاقتصاد، وهو على صلة وثيقة بمجموعة أخرى من المفاهيم الاقتصادية، من أهمها الدخل والاستهلاك والادخار والاقتراض^(١). وتتجلى الأهمية الاقتصادية للاستثمار وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال الدور الذي يلعبه في مسار النشاط الاقتصادي وتطوره، لاسيما وأنه وثيق الارتباط والصلة بصورة مباشرة وغير مباشرة، بمتغيرات الادخار والدخل والاستهلاك، ومستوى التشغيل والبطالة، ومعدل النمو الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية. وتتفق معظم النظريات الاقتصادية على أهمية الاستثمار في تحقيق التطور الاقتصادي، سواءً من خلال تحقيق النمو الاقتصادي السنوي، حيث يؤدي الاستثمار دوراً مهماً في تحقيق معدل نمو اقتصادي مستمر وعالي في الاقتصاد الوطني، عن طريق زيادة الإنتاج وزيادة التوظيف ومن ثم زيادة الدخل، أو من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية التي تتم عن طريق التوسع في الاستثمارات وتنويعها^(٢). ويمثل الاستثمار الطلب على أموال الإنتاج، أو " الفرق بين الدخل المتاح والطلب على الاستهلاك"^(٣)، وهو يقابل الادخار غير أنه ليس بالضرورة أن يكون فائض الاستهلاك موجهاً للاستثمار، فالإكتناز مثلاً يؤدي إلي تجميد جزء من الادخار توقعاً لاستثمار أو استهلاك في المستقبل، كما أن " الاستثمار يتناول الأصول الرأسمالية المادية والمالية والبشرية والمعلوماتية لتحقيق عوائد اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو علمية، على أن تُقيم القيم الحقيقية للأصول الرأسمالية في المستقبل بأعلى من قيمتها، مع التأكد من البقاء ضمن هامش المخاطر المتوقع^(٤). ويقصد بالاستثمار عموماً اكتساب الموجودات المادية والمالية المتاحة في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية معينة، بقصد الحصول على تدفقات مالية أو مادية أو معنوية مستقبلية للمستثمر والمجتمع. ويعرف الاستثمار بأنه " التخلي عن أموال يمتلكها

^١ - زياد رمضان، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي (عمان: دار وائل للنشر، ١٩٩٨م)، ص ١٣.

^٢ - دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، (الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر، ٢٠٠٩م)، ص ١٦.

^٣ - منشورات صندوق النقد الدولي، الجوانب التحليلية والسياسات الخاصة بالبرمجة المالية، ١٩٩٠، ص ١٣٨.

^٤ - هويشار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م)، ص ٣٢.

الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن : (١)

أ- القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلي عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو تلك الأصول.

ب- النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم.

ج - المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها.

ويعرف أيضاً الاستثمار بأنه :

" امتلاك أصل من الأصول علي أمل أن يتحقق من ورائه عائداً في المستقبل " (٢)

والاستثمار في اللغة : من الثمر يقال ثمر ماله أي أنماه، ويقال ثمر الله مالك أي كثرة. (٣)

و أثمر الشجر : خرج ثمره ، وثمر الشجر وأثمر صار فيه الثمر. (٤)

والثمر : الذهب والفضة حكاه الفارسي يرفعه إلى مجاهد في قوله عز وجل

(وكان له ثمر فقال لصاحبه وهو يحاوره أنا أكثر منك مالاً وأعز نفراً)

سورة الكهف الآية (٣٤).

واستثمر ماله استثماراً : طلب أن ينمو، أي طلب الثمر من المال بتنميته، ومن

منظور إقتصادي فإن هذا تشغيلاً للمال بهدف زيادته وتنميته أكثر.

وقد ورد في تعريف كلمة (Investment) بأنها الاستثمار أو مال مستثمر

و (Investor) بمعنى مستثمر أو مشغل للمال. (٥)

١ - زياد رمضان، مرجع سابق، ص ١٣.

٢ - منير إبراهيم، أساسيات الاستثمار وتحليل الأوراق المالية، (مصر: دار المعرفة الجامعية، ٢٠١١م)، ص ٥.

٣ - أحمد عبد الموجود محمد، محددات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي (مصر: دار التعليم الجامعي للنشر، ٢٠١٠م)، ص ٨٢.

٤ - ابن منظور، لسان العرب المحيط، (بيروت: دار لسان العرب، ١٩٧٠م)، ص ٣٧٢.

٥ - حسن سعيد الكرمي، المغني الكبير، (معجم اللغة الإنجليزية المعاصرة والحديثة، ١٩٩١م)، ص ٤٤٨.

وقد عُرف الاستثمار في معجم المورد بأنه تمثير أو توظيف الأموال،^(١) وقد عرفه معجم أكسفورد المختصر (إنجليزي) بأنه أي توظيف للنقود لأي أجل^(٢)، كما عرفه معجم أكسفورد (الانجليزي - العربي) الاستثمار بأنه أي توظيف أو استغلال للأموال^(٣)، ويعرف معجم الأعمال والاقتصاد الانجليزي الاستثمار بأنه شراء أي شكل من أشكال الملكية والاحتفاظ به لفترة طويلة نسبياً،^(٤) وعرفه الكثيرون بأنه يشمل جميع الآجال ومنها القصير الآجل.^(٥)

الاستثمار في إصطلاح الفقهاء :

استخدم بعض الفقهاء مصطلح الاستثمار في عباراتهم حيث قال بعض الحنفية في معرض حديثهم " ولو كان نخل أو شجر أو غنم بين اثنين فتهايئاً على أن يأخذ كل واحد منهما طائفةً يستثمرها أو يربعاها ويشرب ألبانها لا يجوز. كما استخدم الفقهاء مصطلحات أخرى تؤدي نفس المعني الذي يؤديه مصطلح الاستثمار حيث قال الزرقاني عن جواز القراض "وليس كل أحد يستطيع التجارة ويقدر على تنمية ماله"^(٦).

يعتبر لفظ الاستثمار من المصطلحات الوليدة حديثاً في علم الاقتصاد المعاصر. والاستثمار معيار للأداء الاقتصادي ونشاط مهم لزيادة الناتج القومي. وفي هذا السياق فإن الاستثمار هو عبارة عن الإضافات الصافية خلال فترة زمنية معينة إلى :^(٧)

- ١ - سلع الاستثمار الدائمة كالمكائن والآلات والمعدات إلى سلع الإنتاج الرأسمالية.
- ٢ - الإنشاءات السكنية وأبنية المشاريع.
- ٣ - المخزون السلعي.

^١ - فيصل محمود، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، (عمان : دار وائل للنشر، ٢٠٠٨م)، ص ٢٩.
^٢ - The Concise Oxford Dictionary of Current English, 5th ed. Oxford University press, 1964.
^٣ - The Oxford English – Arabic Dictionary of Current English, 1981
^٤ - Dictionary of Business and Economics, C. Ammer and D. Ammer (New York, The Free Press. 1977
^٥ - عبد الستار أبوغدة، التوجيه الإسلامي للاستثمار، (مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد ١٧٣، ربيع الآخر ١٤١٦ هـ)، ص ٦٢.
^٦ - عادل عبد الفضيل، الاحتياط ضد مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية (القاهرة : دار الفكر الجامعي، ٢٠١١م)، ص ٥١- ٥٣.
^٧ - عبد المنعم السيد علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، (الموصل: جامعة الموصل ، ١٩٨٤م) ، ص ٥٩.

وأيضاً يعرّف الاستثمار اصطلاحاً على أنه، الإنفاق على الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة، وعلى هذا الأساس يكون الاستثمار هو: "الإضافة إلى أصول المؤسسة وتشمل المعدات والآلات والمباني والأثاث ووسائل النقل وطرق المواصلات زائداً الإصلاحات الجوهرية "Significant" التي تؤدي إلى إطالة عُمر الآلات وغيرها من الأصول أو إلى زيادة إنتاجيتها فهو بذلك يعتبر الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع" (١).

والاستثمار عند البعض هو ارتباط مالي بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على مدى فترة طويلة من الزمن في المستقبل. (٢) والاستثمار بهذا المعنى نوع من الإنفاق، ولكنه إنفاق على أصول يتوقع منها تحقيق عائد على مدى فترة طويلة من الزمن وذلك يشابه ما يطلق عليه البعض اصطلاحاً «إنفاق رأسمالي» تمييزاً له عن المصروفات التشغيلية أو المصروفات الجارية، فالمصروفات الجارية هي التي تتم بصفة دورية مثل الأجور والمرتببات والصيانة وشراء المواد الخام. (٣)

والإنفاق الرأسمالي يحوي مجموعات ثلاث، وهي: (٤)

- أ- مشروعات جديدة : وهي مشروعات لم تكن قائمة من قبل.
- ب- مشروعات استكمال : تمثل أصولاً تضاف الي مشروعات قائمة أصلاً.
- ج- مشروعات إحلال وتجديد : تمثل شراء أصول جديدة، لوضعها مكان الأصول القديمة.

١ - عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٠م)، ص ٤٤٤.
٢ - الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، الاستثمار، (مكة المكرمة:الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ١٤٠٢هـ)، ص ١٥.

٣ - H. Biermar and Smidt, The Capital Budgeting Decision, (New York, The McMillan ,co.1964) p 4.
4 - J. Dean, Managenial Economics, (New Jersey, prentice Hall, INC, 1960),p 543.

وعادة ما يتم التمييز عند الاقتصاديين بين مصطلحين للاستثمار هما، الاستثمار بالمعنى الاقتصادي والاستثمار بالمعنى المالي،^(١) وذلك على النحو التالي :

١- مفهوم الاستثمار بالمعنى الاقتصادي :

عرف الاقتصاديون الاستثمار بعدة تعريفات منها : ("الإضافة الجديدة من المنتجات الإنتاجية أو الرأسمالية إلي رأس مال الدولة المتاح " . وتعريف آخر " هو التوظيف المنتج لرأس المال، أو بعبارة أخرى توجيه الأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجة أو حاجات اقتصادية". وأيضاً يعرف بأنه " استعمال الأموال في الحصول على الأرباح ").

وفي الاقتصاد غالباً ما يقصد بالاستثمار اكتساب موجودات مادية أو توليد تيار متدفق من المنافع مستقبلاً، حيث يتكون الاستثمار من وجهة نظر الاقتصاد الكلي من السلع المادية الجديدة المخصصة للاستخدام في تحقيق مزيد من الإنتاج وتوليد منافع جديدة في المستقبل، وهذا التعريف يشمل المعدات والآلات الجديدة والإنشاءات الجديدة، والتغير في المخزون، على أن التوظيف للأموال يعتبر مساهمة في الإنتاج، أي إضافة منفعة أو خلق قيمة تكون على شكل سلع وخدمات. ويعرف الاستثمار كذلك على أنه " ذلك الجزء المقطوع من الدخل القومي، والمسمى بالإدخار والموجه إلى تكوين الطاقات الإنتاجية القائمة، وتجديدها بهدف مواجهة تزايد الطلب " .^(٢)

^١ - طاهر حيدر حردان، أساسيات الاستثمار، (عمان: دار المستقبل للنشر، ٢٠٠٩م)، ص ٢٢.
^٢ - عادل عبد الفضيل، مرجع سابق ص ٥٥ - ٥٦.

٢- مفهوم الاستثمار بالمعنى المالي :

من هذا الجانب ينظر إلي الاستثمار على أنه اكتساب الموجودات المالية، ويقصد به شراء أوراق مالية كاحتياطي وقائي للسيولة، أو لمتطلبات تشغيل الأموال المتاحة في اصول سهلة التحويل الي نقدية،^(١) أي توظيف الأموال في الأوراق والأدوات المالية. وكتعريف شامل للاستثمار من وجهة النظر المالية " يعرف على أنه التعامل بالأموال للحصول على الأرباح وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية معينة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وتعوض عن كامل المخاطرة الموافقة للمستقبل".^(٢)

وكذلك يعرف الإستثمار في الإدارة المالية بأنه " توظيف الأموال المتاحة في أصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية أكثر في المستقبل"^(٣) أي أن الهدف الرئيسي للاستثمار هو توظيف الأموال المتاحة أو تكوين أصول بقصد استغلالها وتعظيم العائد منها.

ومما تقدم حول مفهوم الاستثمار فإنه يتضمن المقومات الآتية :

- أ- الموارد المتاحة : والمتمثلة في الأموال التي تتوفر من المصادر المختلفة.
- ب- المستثمر: وهو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقبل قدرًا من المخاطر لتوظيف موارده الخاصة المتاحة وذلك بهدف الحصول على أكبر قدر من الأرباح.
- ج- الأصول : وهي تلك الاستثمارات التي يوظف فيها المستثمر أمواله ممثلة في شتى الأصول كالعقارات والمشروعات الاستثمارية في المجالات المختلفة كالزراعة، والصناعة والتعدين، والخدمات الاستثمارية، ومحافظ الأوراق المالية وغيرها التي تنعكس آثارها على الإنتاج.

^١ - ظاهر حيدر جردان، مرجع سابق، ص ٢٢.

^٢ - دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص ١٥.

^٣ - Ronald I. Robinson, The Management of Banks funds (New York McGraw- Hill, Book co.1962), p328

- د- أهداف المستثمر : وهي الأرباح التي يتوقعها من استثماراته والتي تحمل قدراً من المخاطر.
- هـ- استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات (أو الطاقات الإنتاجية الجديدة) اللازمة لعملية إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتجديدها.
- و- يعتبر الاستثمار أحد مكونات الطلب الفعال ويعني ببساطة الإضافة إلى الثروة المتراكمة، حيث يؤدي إلى زيادة أو المحافظة على رأس المال وبالتالي يقوم بالدور الرئيسي في مواجهة الطلب المتزايد.^(١)

^١- سلوى سليمان، دراسات في الاقتصاد التطبيقي، (الكويت: جامعة الكويت ، ١٩٨٧ م) ص٢٩.

الفصل الثاني

أهداف ومجالات الاستثمار وأنواعه ومخاطره

يتضمن الاستثمار كنشاط اقتصادي ومالي أهدافاً ومجالات وأنواعاً مختلفة، كما أنه عرضه للعديد من المخاطر التي قد تؤثر على تحقيقه لأهدافه والعائد منه. في هذا المبحث سنتطرق لأهداف الاستثمار ومجالاته وأنواعه ومخاطره.

أولاً : أهداف الاستثمار :

يعتبر الاستثمار العامل الرئيسي الذي يتحكم في معدل النمو الاقتصادي وفي حجمه من ناحية، وفي كيفية حدوث هذا النمو من ناحية أخرى. ويحتل الاستثمار أهمية كبيرة في جميع الاقتصادات بغض النظر عن طبيعة الأنظمة الاقتصادية السائدة، أو فقر أو غنى البلدان سواء النامية أو المتقدمة. وتكمن أهمية الاستثمار في كونه يحقق التنمية والاستقرار الاقتصاديين وكذا تنمية الثروات المتاحة من أجل إشباع الحاجات المختلفة.

وتتمثل الأهداف العامة للاستثمار في الآتي : (1)

أ- تحقيق العائد (أو الربح أو الدخل): مهما يكن نوع الاستثمار فمن الصعب أن نجد فرداً يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق العائد أو الربح.

ب - تكوين الثروة وتنميتها : ويقوم هذا الهدف عندما يضحى الفرد بجزء من الاستهلاك الجاري على أمل تكوين الثروة في المستقبل وتنميتها.

ج- تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات، وبذلك فإن المستثمر يسعى وراء تحقيق الدخل المستقبلي.

¹ - طاهر حيدر حردان، مرجع سابق، ص ١٦.

د- المحافظة على قيمة الموجودات : وعندها يسعى المستثمر إلي التوزيع في مجالات استثماراته حتى لا تنخفض ثروته مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقلبها.

وقد تكون هذه الأهداف من أجل النفع العام (كالمشروعات العامة التي تقوم بها الدولة).

ومن الأهداف أيضاً :

- تحقيق عائد مناسب يساعد على استمرارية المشروع.
- المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية.
- استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته.
- ضمان السيولة اللازمة.
- مواجهة احتمالات زيادة الطلب، ونمو الأسواق.
- الاستثمار بدافع التنمية الاقتصادية.
- توفر الموارد البشرية المتخصصة.

ثانياً : مجالات الاستثمار :

يقصد بمجال الاستثمار نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي سيوظف فيه المستثمر أمواله بقصد الحصول على عائد. وبهذا المفهوم فإن معنى مجالات الاستثمار أكثر شمولاً من معنى أداة الاستثمار. فإذا كنا نتحدث مثلاً عن استثمارات حقيقية أو استثمارات مالية، فإننا نتجه نحو مجال الاستثمار، أما إذا وجدنا مستثمراً يوظف أمواله في سوق العقار بينما يوظف مستثمر آخر أمواله في سوق العملات الأجنبية فإن تفكيرنا يتجه في هذه الحالة يتجه نحو أداة الاستثمار.

هنالك معياران لتبويب مجالات الاستثمار هما : (١)

١- المعيار الجغرافي : يمكن تبويب الاستثمار بناءً على هذا المعيار الي استثمارات محلية واستثمارات خارجية. فالاستثمارات المحلية هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة مثل العقارات والأوراق المالية والذهب والمشروعات التجارية وغيرها. أما الاستثمارات الخارجية فهي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق الأجنبية، مهما كانت أدوات الاستثمار المستعملة، وتتم هذه الاستثمارات أما بشكل مباشر أو غير مباشر.

٢- المعيار النوعي : ويأخذ هذا المعيار نوع الأصل محل الاستثمار معياراً للتصنيف، وبناء عليه يمكن تصنيف الاستثمارات الي استثمارات :

أ- استثمارات حقيقية أو اقتصادية : يعتبر الاستثمار حقيقياً أو اقتصادياً متي ما وفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي، ويقصد بالأصل الحقيقي كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته، ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية اضافية تظهر على شكل سلعة، أو على شكل خدمة، والاستثمار في هذا المجال يؤدي إلى زيادة الدخل القومي مباشرة ويسهم في تكوين رأس المال الدولة، كالاستثمار في العقار والسلع والذهب.

ب- استثمارات مالية : وتعرف بانها " شراء تكوين رأسمالي موجود "، وهذا يعني شراء حصة في رأس مال (سهم)، أو حصة في قرض (سند، أو شهادة ايداع، أو اذن خزينة)، تعطي مالكةا حق مطالبة بالأرباح أو الفوائد، وبال حقوق الأخرى التي تضمنها القوانين.

^١ - زياد رمضان، مرجع سابق، ص ٣٥-٣٦.

ثالثاً : أنواع الاستثمار :

هناك أنواع متعددة للاستثمار طبقاً للهدف والغرض والوسائل،
والعائد، والمخاطر، وهي :

أ- استثمار حسب جنسية المستثمر (وطني - أهلي):^(١) ويعني توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن الأداة الاستثمارية التي تم اختيارها للاستثمار، وقياساً على ذلك فإن الأموال التي قامت المؤسسات بتوظيفها داخل الوطن تعتبر من قبيل الاستثمارات المحلية ومهما كانت أداة الاستثمار المستخدمة مثل مشاريع، عملات أجنبية، أوراق مالية وغيرها. وبالتالي فإن الاستثمار الوطني ينتمي إلى البلد الذي يقام فيه المشروع الاستثماري، ويتم تمويله من مصادر داخلية ويصنف إلى :

١- استثمار عام : يكون القائم عليه القطاع العام، أو الحكومة أو أحد المؤسسات أو الهيئات العامة بهدف دوافع عامة، مثل زيادة الرفاهية العامة، تخفيف حدة البطالة والاستقرار الاقتصادي، وزيادة معدل النمو. وهذا النوع من الاستثمار تموله الحكومة من الميزانية العامة أو عن طريق طرح سندات داخل الدولة أو خارجها بهدف الاقتراض من السوق المالية أو من الهيئات والمنظمات الدولية أو من الدول الأجنبية. وعادة ما تستغل الحكومة رؤوس الأموال تلك في استثمارات كبيرة كإنشاء محطات الطاقة أو الطرق والجسور والمستشفيات والمدارس ووسائل المواصلات وغيرها من مشروعات البنية الأساسية، وذلك لإضافة الجديد من المنتجات الإنتاجية أو الرأسمالية لرأس مال الدولة المتاح. وقد يكون استثمارات الحكومة على مستويين داخلي و خارجي .

٢- استثمار خاص:^(٢) ويقوم به الأفراد والمشروعات الخاصة وتحكمه دوافع تعظيم الربح وتقوية المركز التنافسي للمشروع.

^١ عبد الحميد البعلي ، المدخل لفقه البنوك الإسلامية ،(مكة المكرمة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، ١٩٨٣م) ، ص ٦٧ .

^٢ علي لطفي ، إدارة أزمة الاستثمارات في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية،(مصر، دار الضيافة، ٢٠٠٧م) ص٧-٩ .

ب- الاستثمارات تصنف كآلاتي :

١- استثمارات أجنبية مباشرة :^(١) وهي عبارة عن تحويلات مالية ترد من الخارج في صورة نقدية بهدف إقامة مشروع إنتاجي، أو خدمي في الأجل الطويل، ويشمل الاستثمار الأجنبي المباشر ما يلي:

- استثمار ثابت (مصانع - الآلات).

- استثمار في المخزون (مواد خام - منتجات نهائية).

- استثمارات عقارية.

٢- استثمارات أجنبية غير مباشرة وتكون في شكل قروض (أجنبية) أو شراء سندات حكومية خاصة أو شراء أسهم، وهذا النوع من الاستثمار يبحث عن عائد لرؤوس الأموال.

إن للاستثمارات الأجنبية مجموعة من المزايا، كما أن لها عيوب أيضاً، ومن أهم مزاياها :

- تساهم في رفع المستوى التكنولوجي ودعم المهارات الادارية وزيادة الانتاج والدخل.

- تدخل على الدولة العملة الصعبة مما يؤدي الي انتعاش الاقتصاد الوطني.

- تؤدي الي التنافس بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية.

- توفر العديد من السلع وكذلك فرص العمل.

- تحرك الأسواق المحلية وتنعشها.

ومن عيوبها :

- تمتع الشركات الاجنبية الكبرى بقدرات مالية و تنظيمية عالية لا تتوفر للشركات الوطنية و بذلك تستطيع فرض توجهاتها الانتاجية و التشغيلية والتسويقية.

- كبر حجم الأموال المحولة للخارج(الأرباح) مما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات.

١- عبد الكريم أحمد، مرجع سابق، ص ٣.

- التركيز على صناعات معينة دون مراعاة لخطط واستراتيجيات البلد المضيف.
- ت- ومن حيث الشكل فان الاستثمار ينقسم (عيني- نقدي).^(١)
- ١- الاستثمار العيني: هو استخدام السلع والخدمات في تكوين طاقة إنتاجية جديدة أو المحافظة على الطاقة الإنتاجية الموجودة أو تجديدها.
- ٢- الاستثمار النقدي: هو المقابل النقدي للاستثمار العيني معبراً عنه بالعملية المحلية أو الأجنبية.
- ث- من حيث طول المدة وعمر الاستثمار : (قصير الأجل- متوسط الأجل - طويل الأجل) :^(٢) يستند تصنيف هذا الاستثمار إلي معايير أو أسس متعددة إذ يمكن أن تتباين وفق معيار الزمن، فهناك استثمارات طويلة ومتوسطة الأجل، نظراً إلي امتلاكها أدوات مالية متداولة في أسواق رأس المال، أو استثمارات قصيرة الأجل لامتلاكها أدوات متداولة في الأسواق النقدية.
- ١- استثمار قصير الأجل : وهي الاستثمارات التي يتم إنجازها وجني عوائدها في مدة تمتاز بالقصر نسبياً، حيث تتراوح المدة بين سنة إلى سنتين، ونجد أن لهذا الصنف من الاستثمارات عدة أشكال، إلا أن الأكثر انتشاراً في الاستثمارات المالية، حيث نجد في هذا الصدد الودائع الزمنية لمدة أقل من سنتين، والتسهيلات الائتمانية القصيرة الأجل.
- ٢- استثمار متوسط الأجل : حيث يتم إنجاز هذا النوع من الاستثمارات في فترة لا تقل عن سنتين ولا تزيد عن سبع سنوات، ولهذه الاستثمارات عدة مجالات حيث نجد أن هذه الفئة هي الأكثر انتشاراً، مثل مؤسسات النقل، الاستثمار في السلع والخدمات.
- ٣- استثمار طويل الأجل : هذا النوع من الاستثمارات يتم إنجازها في مدة عموماً تفوق بشكل عام سبع سنوات، وتشمل الأصول الرأسمالية والمشروعات الاقتصادية التي تنشأ لأجل تشغيلها والاستفادة منها لمدة طويلة نسبياً، كالمشاريع العقارية التي لا تؤسس لغرض البيع (عقارات الفنادق، المباني التابعة للمؤسسة نفسها) والمشاريع

^١ - رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، (القاهرة : المكتبة العصرية، ٢٠٠٧م)، ص ٦٥.

^٢ - عقيل جاسم، مدخل في تقييم المشروعات، (القاهرة : دار حامد للنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص ١١٩

الانتاجية بمختلف أنواعها ومجالاتها. ويرى بعض الباحثين أن الاستثمار عندما يتجاوز السنتين إلى عشرة سنوات فأكثر فإنه يعتبر من الاستثمار طويل الأجل^(١)

ج- استثمار حسب سرعة ظهور العائد (ذو العائد السريع- ذو العائد البطيء).

ح- حسب طبيعة الاستثمار (مالي- بشري): ويعرف الاستثمار المالي بأنه " شراء وتكوين رأس مالي موجود " وهذا يعني شراء حصة في رأس مال (سهم) أو حصة في قرض (سند أو شهادة إيداع أو إذن خزينة) تعطي مالكةا حق مطالبة بالأرباح أو الفوائد وبالحقوق الأخرى التي تضمنها القوانين ذات العلاقة.^(٢)

خ- الاستثمار التلقائي- الاستثمار المحفز.

فالاستثمار التلقائي : هو الاستثمار الذي تقوم به الدولة دون اعتبار لما يدره من عائد مثل الاستثمارات الحكومية في البنية الأساسية، والصناعات الحربية^(٣)، ومثل الاستثمارات الجديدة التي يقوم بها القطاع الخاص بدافع توقع تحقيق عائد مجزي.

أما الاستثمار المحفز:^(٤) فهو الاستثمار الإضافي الذي يضاف الي استثمارات قائمة أصلاً بتأثير من الطلب المتزايد على منتجاتها، وهو ما يعرف بالاستثمار المحفز بالطلب الكلي نتيجة للزيادة في الدخل القومي.

د- حسب الهدف من الاستثمار حيث يمكن تصنيف الاستثمارات من هذه الزاوية إلى استثمارات توسعية، إستراتيجية واستثمارات في مجال البحث والتطوير، وتوضيح ذلك كما يلي :

١ - استثمارات توسعية : حيث يكون الغرض من هذا النوع من الاستثمارات هو توسيع الطاقة الإنتاجية والبيعية للمؤسسة، بإدخال أو إضافة منتجات جديدة وزيادة الإنتاج من أجل توسيع المكانة أو الحصة السوقية وزيادة القدرة على المنافسة عن طريق خفض التكلفة الحدية للمنتجات.

^١ - أوصاف علي، الأهمية النسبية لطرق التمويل المختلفة في النظام المصرفي خطة الاستثمار في البنوك الإسلامية، (عمان: المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، ١٩٩٠م)، ص ١٤١.

^٢ - زياد رمضان، مرجع سابق، ص ٣٩.

^٣ - عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، الدخل القومي، (القااهرة: جامعة القااهرة، ١٩٨٥م)، ص ١٢٠.

^٤ - عبد الكريم أحمد، مرجع سابق، ص ٣.

٢- الاستثمارات الإستراتيجية: ينتج هذا النوع من الاستثمارات من نظرة إستراتيجية لدى المؤسسة ويتضمن هذا النوع من الاستثمارات الآتي :^(١)

- تطوير أنواع جديدة من خطوط الإنتاج.
- اقتناء منتجات تكنولوجية غير متحكم فيها.
- اتحاد مع المؤسسات الأخرى وذلك في إطار عمليات التكامل الأفقي أو الرأسي.
- إنفاق حول بحوث التنمية والتطوير

٣ - الاستثمار في مجال البحث والتطوير : هذا النوع من الاستثمارات يكتسب أهمية خاصة في المؤسسات الكبيرة الحجم، حيث تكون عرضة للمنافسة، ويهدف هذا الاستثمار أساساً إلى تخفيض التكاليف وتحسين النوعية عبر الزمن وذلك عن طريق الاستخدام الكثيف لرأس المال وتطوير الجهاز الإنتاجي، وبالتالي القدرة على مواجهة المؤسسات المنافسة في مختلف الأسواق.

يمكن الإشارة إلى أنه قد نجد أن استثمار معين يجمع بين عدة أنواع في نفس الوقت، كالاستثمارات التوسعية مثلا : فقد تؤدي أيضاً إلى تحقيق أغراض استراتيجية إلى جانب خدمة مجال البحث والتطوير.

ذ- من حيث نوع الأصل محل الاستثمار يصنف الاستثمار إلى :

١ - استثمارات حقيقية أو (اقتصادية) : يعتبر الاستثمار حقيقياً إذا تم توظيف الأموال في حيازة أصول حقيقية، ويعرف الأصل الحقيقي بأنه كل أصل له قيمة اقتصادية، ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل سلعة أو خدمة تزيد من ثروة المستثمر ومن ثروة المجتمع، وذلك بما تخلفه من قيمة مضافة. والاستثمارات الحقيقية تشمل جميع أنواع الاستثمارات ما عدا الاستثمار في الأوراق المالية، ومن أمثلة ذلك، المشاريع الاقتصادية، العقارات، الذهب، السلع والخدمات، والاستثمار الحقيقي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي مباشرة ويسهم في تكوين رأس المال في الدولة، لذلك يطلق على الاستثمارات الحقيقية مصطلح استثمارات الأعمال أو المشروعات، ويكون عامل الأمان متوفر فيه بدرجة كبيرة،

وهو ميزة نسبية للاستثمار الحقيقي، إلا أن المستثمر في هذا المجال يمكن أن يواجه مشاكل أخرى أهمها : (١)

أ- إن الأصول التي تتم فيها عملية الاستثمار ضعيفة السيولة.

ب- وجود نفقات غير مباشرة مرتفعة نسبياً مثل تكاليف الصفقات المالية، النقل، التخزين.

ج- اختلاف درجة المخاطرة في الاستثمار الحقيقي من أصل لآخر مع الإشارة هنا إلى أن الأصول غير متجانسة مما يزيد في صعوبة التقييم.

٢- الاستثمارات المالية : (٢) وتشمل الاستثمار في سوق الأوراق المالية ويتمثل في حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي، يتخذ شكل حصة في رأس مال شركة "سهم أو سند"، ويمثل هذا الأصل المالي حقا مالياً يكون لصاحبه الحق في المطالبة بالأرباح أو الفوائد بشكل قانوني، وهذا الحق يتمثل في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة المصدرة للورقة المالية.

أما عملية تداول الأوراق المالية في السوق الثانوي عمومًا لا تنشأ عنها أية منفعة اقتصادية إضافية للناتج القومي، رغم التغير الحادث في أسعار هذه الأوراق، إلا إذا كان إصدار هذه الأسهم يهدف لتمويل عملية توسع لصالح مؤسسة معينة أو خلق مشروع جديد محتمل. فهنا تمثل مساهمة في خلق قيمة إضافية، وكما هو الحال في الأصول الحقيقية يوجد للأصول المالية مزايا وعيوب، لعل أهمها المخاطرة التي تصاحب الاستثمار فيها. لكن المزايا هنا تفوق العيوب إلى حد كبير، وهذا ما جعل الأسواق

١ - عبد المعطي رضا أرضيد، حسين علي خربوش، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، (عمان: دار الزهران للنشر، ١٩٩٩)، ص ٣٤.

٢ - المرجع السابق، ص ٣٤..

المالية أكثر مجالات الاستثمار استقطابًا لأموال المستثمرين أفرادًا ومؤسسات. (١)

ر - حسب تكوين رأس المال الثابت:

حيث تصنف الاستثمارات حسب تكوين رأس المال الثابت إلى : (٢)

١- تكوين رأس مال ثابت يولد زيادة مباشرة في الطاقة الانتاجية: كإنشاء المباني السكنية، أو المصانع، أو استصلاح الأراض.

٢ - تكوين رأس مال ثابت يولد زيادة غير مباشرة في الطاقة الانتاجية: بمعنى أن تكوين هذا النوع من الاستثمار يساعد على توسيع الطاقة الانتاجية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تستفيد من هذه الأصول الراسمالية مثل الطرق والسدود والخزانات.

٣ - تكوين رأس مال ثابت لا يولد زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الطاقة الانتاجية: كالتماثيل والمتاحف.

^١ - عبد المعطي رضا، مرجع سابق، ص ٣٤.

^٢ - حسين عمر، الاستثمار والعولمة، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، ٢٠٠٠م)، ص ٣٩.

رابعاً : مخاطر الاستثمار:

يتعرض المستثمر عموماً الي أنواع من المخاطر تتباين درجتها وقوتها وفقاً لنوع الاستثمار، وزمنه، وشكل الأداة الاستثمارية، والمخاطر في الدراسات المالية تشير إلي الوضع الذي يواجه فيه أكثر من احتمال قابل للوقوع.^(١) وتعرف المخاطر بأنها التعرض لاحتمال الخسارة.^(٢) وكذلك تعرف بأنها احتمال اختلاف العائد الفعلي من الاستثمار قياساً بالعائد المتوقع.^(٣)

ومخاطر الاستثمار هي عدم التأكد من تحقق العائد المتوقع من وراء الاستثمار، بل قد تمتد تلك المخاطر لتشمل المال المستثمر (رأس المال) بالإضافة إلي العائد المتوقع. ولما كان لكل نوع من أنواع الاستثمار عائد فإنه أيضاً لكل نوع من أنواع الاستثمار مخاطر، ولكن هذه المخاطر قد تكون كبيرة مرتفعة وقد تكون قليلة متدنية.

وعادة ما تقسم مخاطر الاستثمار إلي قسمين رئيسيين:^(٤)

١- المخاطر النظامية : هي المخاطر التي تتعلق بالنظام العام في الأسواق وحركتها والعوامل الطبيعية والعوامل السياسية وغيرها من العوامل، ومثل هذه العوامل لا تتعلق بنوع معين من الاستثمار، وإنما عندما تقع تصيب جميع مجالات وقطاعات الاستثمار.

٢- المخاطر غير النظامية : وهي المخاطر التي تبقى بعد طرح المخاطر النظامية مثل التغيرات في أسعار الفائدة وتدهور العمليات الإنتاجية، ومثل هذه المخاطر عندما تقع تصيب مجال معين من الاستثمار ولا تصيب مجال آخر.

١ - عادل عبد الفضيل، مرجع سابق، ص ٣٢.

٢ - زياد رمضان، مرجع سابق، ص ٣٣١.

٣ - حمزة محمود، الاستثمار في الأوراق المالية، (عمان: الوراق للنشر والتوزيع، ٢٠٠١م)، ص ٦٢.

٤ - طاهر حيدر حردان، مرجع سابق ص ١٦.

وعموماً يمكن أن نعدد مخاطر الاستثمار فيما يلي :^(١)

أ- مخاطر العمل : وهي المخاطر التي قد تنتج عن الاستثمار في أدوات عائدة إلي مجال عمل معين، وقد يفشل هذا العمل وبالتالي لا تتحقق أهداف الاستثمار.

ب- مخاطر السوق : وهي المخاطر التي قد تنتج عن التغير العكسي في أسعار أدوات الاستثمار المتعامل بها أو الضمانات العائدة لها نتيجة تقلب أوضاع السوق.

ج- مخاطرة سعر الفائدة : وهي المخاطر التي قد تنتج عن الاستثمار في أسعار فائدة منخفضة إذا ما ارتفعت الفائدة بعد ذلك، أو المخاطر التي تنتج عن خسارة الفائدة المرتفعة إذا ما تم الاستثمار لأجل قصير.

د- مخاطر القوة الشرائية للنقود : وهي المخاطر التي تنتج عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي بدوره إلي الانخفاض في قيمة النقود معبراً عنها بالقوة الشرائية.

هـ - المخاطر المالية : وهي المخاطر الناجمة عن عدم القدرة على تحويل الاستثمارات الي سيولة نقدية بأسعار معقولة.

و- المخاطر الاجتماعية أو التنظيمية : وهي المخاطر التي تنجم عن التغيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية والتعليمات والقوانين التي يكون من شأنها التأثير على مجالات الاستثمار وأسعار وأدوات الاستثمار.

ك- مخاطر إعادة الاستثمار : وتبرز هذه المخاطر اذا استرد المستثمر أمواله المستثمرة ولم تتح له فرصة لإعادة استثمارها على نفس مستوى العوائد التي كانت مستثمرة فيه.

ز- مخاطر السيولة : وتبرز هذه المخاطر عندما يضطر المستثمر لبيع السندات التي يملكها لحاجته الي النقد الجاهز.^(٢)

^١ - المرجع سابق ص ١٧.

^٢ - زياد رمضان، مرجع سابق، ص ٣٣١.

الفصل الثالث

أدوات الاستثمار

يمكن التمييز بين نوعين من أدوات الاستثمار وهي: أدوات الاستثمار المباشر، وأدوات الاستثمار غير المباشر. تنقسم أدوات الاستثمار المباشر الي أدوات الاستثمار المباشر القابلة للتداول وأدوات الاستثمار المباشر الغير قابلة للتداول.

أولاً : أدوات الاستثمار المباشر القابلة للتداول : عبارة عن أصول مالية قصيرة الأجل، يمكن لحاملها التخلص منها بالبيع عندما يريد ذلك، وتباع وتشتري في البنوك التجارية.

ومن أبرز أنواع أدوات الاستثمار المتداولة في سوق النقد ما يلي : (١)

١ - أمر السحب القابل لتداول : استحدث في بعض الدول نوع من الودائع المصرفية تجمع بين الودائع الجارية وودائع التوفير، ويتميز على الودائع الجارية بأنه يؤدي نفس الغرض كما يتولد منه عائد.

٢ - شهادات الإيداع القابلة للتداول : هي شهادات غير شخصية يصدرها البنك، ولا تعطي لحاملها الحق في استرداد قيمتها من البنك المصدر الا في تاريخ الاستحقاق.

٣ - الكمبيالات المصرفية : تمثل تعهد كتابي بإعادة مبلغ اقترضه شخص ما من أحد البنوك.

٤ - الأوراق التجارية : عبارة عن كمبيالات يتراوح تاريخ استحقاقها بين خمسة يوم وتسعة شهور.

٥ - أدونات الخزنة : عبارة عن أوراق مالية حكومية قصيرة الأجل، لا يزيد تاريخ استحقاقها عن سنة، وتتميز بسهولة التصرف فيها.

١ - منير ابراهيم، أساسيات الاستثمار وتحليل الأوراق المالية، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠١١م)، ص ١١

ثانياً : أدوات الاستثمار المباشر الغير قابلة للتداول : يقصد بها الأدوات التي لا يمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع لطرف ثالث، فالطريق الوحيد المتاح للتصرف فيها هو استرداد قيمتها من الجهة التي أصدرتها.

ومن أبرز تلك الأدوات ما يلي: (١)

١- ودائع التوفير : تمثل اتفاق بين البنك والعميل، يودع العميل بموجبه مبلغاً من المال لدي البنك مقابل الحصول على فائدة.

٢- الودائع لأجل : عبارة عن اتفاق بين البنك والعميل يودع فيه العميل مبلغاً من المال لا يحق له سحبه أو سحب جزء من قبل التاريخ المتفق عليه.

٣- قرض فائض الاحتياطي الإلزامي : يمكن للبنوك التي لها فائض احتياطي إلزامي أن تقرضه لبنوك أخرى تعاني من عجز فيه، ويدير هذه العملية البنك المركزي.

٤- اتفاقية إعادة الشراء : تعتبر أحد أساليب الاقتراض التي يلجأ إليها تجار الأوراق المالية لتمويل إضافي.

وتتمثل أدوات الاستثمار غير المباشرة في الأوراق المالية، وقد اتسع نطاق التعامل بالأوراق المالية في جميع الدول، نظراً للتطور الذي شهده الاقتصاد بصورة عامة، والتطور في مجال الاستثمار بالأوراق المالية بصورة خاصة، لا سيما بعد قيام البورصات. (٢)

وتعتبر الأوراق المالية من أبرز أدوات الاستثمار غير المباشر في العصر الحالي، لتوفر المزايا العديدة التي تحققها المستثمرين فيها و التي لا توجد في بقية الأدوات الاستثمارية.

^١ - المرجع السابق، ص ٥.

^٢ - أرشد فواد، أسامة عزمي، الاستثمار بالأوراق المالية تحليل وإدارة، (عمان: دار المسيرة للنشر، ٢٠٠٤م)، ص ٢٥.

وتنقسم أنواع هذه الأداة إلى :

أولاً: أدوات السوق المالي: (١) يعرف سوق رأس المال أو السوق المالي على أنه سوق تداول الأوراق المالية بيعاً وشراءً إلى جانب الأدوات الاستثمارية طويلة الأجل. فهو بذلك يسمح بالتمويل طويل الأجل لتحقيق الدخل من خلال الأسهم المشكلة لحقوق الملكية، والسندات كحقوق دائنية، الأمر الذي يعني تمويل المشروعات الاستثمارية وتوظيف الادخارات بما يضمن عائداً مناسباً بأقل التكاليف. و يعرف السهم على أنه المشاركة في الملكية فالسهم وسيلة من وسائل تمويل الشركة وتكوين رأس المال وتخول لصاحبها حقوق. (٢)

تصنف الأسهم على أساس الحقوق والامتيازات إلى :

أ - أسهم عادية : وهي عبارة عن أداة تمويل رئيسه لرأس مال الشركة. (٣)
ب - أسهم ممتازة : وهي الأسهم التي تعطي حاملها أو مالكة حقوقاً أخرى تضاف الي حقوق الأسهم العادية. (٤) وتقسم الأسهم الممتازة من حيث حقوق حملتها في الأرباح إلى : (٥)

١- أسهم ممتازة مجمعة الأرباح .

٢- أسهم ممتازة غير مجمعة الأرباح.

أما السندات فتتمثل حق دائنية، يتعهد من خلاله المقترض "الجهة المصدرة" بدفع مبلغ معين في تاريخ معين (سنوياً، أو كل ستة أشهر في معظم الحالات)، (٦)

١ - محمد نوري الشمري، طاهر فاضل البياتي، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، (عمان: دار وائل للنشر، ١٩٩٩)، ص ٢٠٨.

٢ - أحمد زكريا صيام، مبادئ الاستثمار، (عمان: دار المناهج للنشر، ٢٠٠٣م)، ص ٢٦.

٣ - أرشد فؤاد، أسامه عزمي، مرجع سابق، ص ٣٠.

٤ - محمد مجد الدين، محافظ الاستثمار إدارتها واستراتيجياتها، (دمشق: شعاع للنشر والعلوم، ٢٠٠٨ م)، ص ٧٩.

٥ - طاهر حيدر حردان، مرجع سابق، ص ١١٠.

٦ - محمد صالح الحناوي وآخرون، الاستثمار في الأسهم والسندات، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٤م)، ص ١٤٠.

وتقسم السندات إلى عدة أنواع على أسس مختلفة، وذلك على النحو التالي: (١)

- أ- تقسيم على أساس جهة الأصدار : حيث تقسم على هذا الأساس الى:
 - سندات حكومية : تصدرها الحكومة ومؤسساتها.
 - سندات أهلية : تصدر عن المؤسسات المالية أو الشركات في القطاع الخاص.
- ب- تقسيم على أساس شكل الأصدار :
 - سندات لحاملة : ويكون السند لحاملة عندما يصدر خلواً من أسم المستثمر.
 - سندات اسمية أو مسجلة : ويكون السند اسماً أو مسجلاً متي ما حمل أسم مالكة.
- ج- تقسيم السندات على أساس الأجل : تقسم حسب السندات حسب طول أجلها الى :
 - سندات قصيرة الأجل : وهي التي لا يتجاوز أجلها عام واحد.
 - سندات طويلة الأجل : وهي السندات التي يزيد أجلها عن سبعة أعوام.
- د- السندات المباشرة : وهي سندات تصدر بسعر فائدة ثابت وتستحق السداد عند موعدها الأصلي فقط.
- هـ - السندات ذات سعر الفائدة العائم : هي سندات تصدر بسعر فائدة قابل للتغيير "مقارنة بتغير سعر الفائدة على الودائع لأجل، وهذا النوع من السندات يمتاز بتداول في السوق الثانوي نشط جداً.
- و- والسندات القابلة للتحويل إلى أسهم : يعطي هذا النوع لحامله الخيار بتحويل السند إلى أسهم في رأس مال المؤسسة المصدرة على أساس سعر تحويل يحدد في العادة عند إصدار السندات.

^١ - محمد مطر، فايز تيم، إدارة المحافظ الاستثمارية، (عمان: دار وائل للنشر، ٢٠٠٥م)، ص ١٠٠.

ز - السندات المضمونة : أحياناً يكون ضمان قيمة السندات برهن الموجودات (عقارات) وهي منتشرة الاستعمال.

ح - السندات غير المضمونة : هذه تكون درجة المخاطر فيها كبيرة، لكن عموماً يتم إصدار هذا النوع من السندات من طرف مؤسسات مالية ذات سمعة طيبة مما يساعد على التعامل بها. (١)

بالإضافة إلى هذه التقسيمات، توجد أيضاً تقسيمات أخرى للسندات منها : السندات القابلة للتمديد، والسندات القابلة للدفع المسبق، والسندات القابلة للاستدعاء.

ثانياً: الاستثمار في السلع : (٢) تتمتع بعض السلع بمزايا اقتصادية تجعلها أداة صالحة للاستثمار، وقد كونت لها أسواق متخصصة عبارة عن بورصات، أهمها بورصة القطن في مصر، الذهب في لندن، إضافة إلى بورصة البن في البرازيل. ويتم التعامل بين المستثمرين في هذه الأسواق عن طريق عقود خاصة تعرف بالعقود المستقبلية، وهي عبارة عن عقد بين طرفين منتج السلعة ووكيل أو سمسار غالباً ما يكون مكتب سمسة، يتعهد فيه المنتج للسمسار بتسليمه كمية معينة بتاريخ معين في المستقبل مقابل حصوله على تأمين أو تغطية تحدد بنسبة معينة من قيمة العقد، وتشبه المتاجرة بالسلع المتاجرة بالأوراق المالية في كثير من الوجوه، إذ أن لكل منها أسواق متماثلة إلى حد كبير فيما عدا أن للأوراق المالية سوقاً ثانوياً لا يتوفر مثيل له سوق السلع.

كذلك يتمتع الاستثمار في السلع بدرجة عالية من السيولة، كالاستثمار في الأوراق المالية، كما أن أسعار كل منهما تكون معلنة في الأسواق ولا تخضع لأية مساومة كما يحدث في مجالات الاستثمار الأخرى.

^١ - طاهر حيدر جردان، مرجع سابق، ص ١١١-١١٣

^٢ - محمد مطر و فايز تيم، مرجع سابق ، ص ٧٥.

يفرض هذا السوق على السلع شروطاً ليكون لها سوق متخصصة،
من هذه الشروط ما يلي :

- ١- تجانس السلع وقابليتها للتصنيف أو الترتيب.
- ٢- أن تسود سوق السلعة منافسة، كما تحد من نشوء الاحتكار، وهذا يتطلب وجود عدد كبير من البائعين والمشتريين.
- ٣- أن يتم التعامل بالسلعة في صورتها الأولية (الخام) أو نصف المصنعة، فيما عدا بعض الحالات الاستثنائية، كسبائك الذهب والفضة، السكر والنفط. وعموماً ينقسم المستثمرون في هذا السوق إلى فئتين :
- فئة أولى : مستثمرون يعملون في مهنة لها صلة بهذه السلعة، مثلاً "تاجر قطن وله مزارع قطن".
- فئة ثانية : تضم أفراد أو مؤسسات تحترف تجارة السلع بيعاً و شراءً

- ويمكن إيجاز الخواص التالية التي يتمتع بها الاستثمار في أسواق السلع : (١)
- تتمتع هذه الأسواق بدرجة مخاطر عالية نسبياً ناتجة عن ظروف التخزين.
 - يترتب على ارتفاع درجة المخاطر نمو روح المضاربة.
 - الإطار الزمني للاستثمار في السلع قصير نسبياً، فعمر العقد المستقبلي يحدد في العادة بسنتين كحد أقصى.
 - يجب أن تكون للمستثمر دراية واسعة بهذا المجال، كما يتميز هذا السوق بانخفاض تكاليف الصفقات.

ثالثاً : صناديق الاستثمار : (٢)

إن صندوق الاستثمار هو أشبه بوعاء مالي له عمر محدد، وهو عبارة عن أداة تستخدمها مؤسسات مالية تسمى شركات الاستثمار قصد تجميع المدخرات وتوجيهها للاستثمار في مجالات متعددة، حيث تضمن

^١ - المرجع السابق، ص ٧٥.

^٢ - المرجع السابق، ص ٨٢.

للمساهمين عائد معين وهو مستوى معين من المخاطر، ذلك بالاستفادة من مزايا التنويع. وتتوسع المجالات التي يستثمر فيها كل صندوق، كأن تكون هنالك صناديق متخصصة في الأوراق المالية، وأخري العقارات، وغيرها من الأصول الاستثمارية.

ويمكن تصنيف صناديق الاستثمار إلى عدة تصنيفات بموجب أسس مختلفة وذلك كما يلي :

١- صناديق النمو "المضاربة" : تكون بقصد تحقيق مكاسب رأسمالية، الهدف هو المضاربة الهادفة إلى الاستفادة من التقلبات الحادثة في أسعار الأوراق المالية.

٢- صناديق الدخل : الهدف منها هو الحصول على عائد مستمر، لذا الاستثمار هنا يكون في أسهم ممتازة وسندات لمؤسسات ناجحة.

٣- صناديق الدخل - رأس المال : تجمع هذه الصناديق بين أهداف النوعين الأوليين، وتسمى الصناديق المتوازنة باتباع مبدأ التنويع.

٤- الصناديق المتخصصة : الهدف منها المتاجرة بأوراق مالية لشركات صناعية معينة، قطاعات صناعية معينة.

٥- الصناديق المقفلة أو المغلقة : تمتاز بثبات رأس المال المستثمر.

٦- الصناديق المفتوحة : إمكانية فتح رأس المال للاكتساب فيه أو تخفيضه.

٧- صناديق الاستثمار ذات رأس المال المضمون : تتوفر فيه ميزة المحافظة على رأس المال. هنا المؤسسة مدير الصندوق يتحمل المخاطرة كاملة.

٨- صناديق الاستثمار غير المضمونة : في هذه الحالة فإن المستثمر يتحمل المخاطرة كاملة، لذا يكون الاستثمار أساسًا في المضاربة بالاستعانة بخبراء أو مختصين في الميدان.

من خلال الحديث أدوات الاستثمار المباشر وأدوات الاستثمار غير المباشر يتضح أن الاستثمار هو امتلاك أصل من الأصول على أمل أن يتحقق من ورائه عائد في المستقبل، والاستثمار يكون في أصل حقيقي أو أصل مالي، والاستثمار في الأصل المالي قد يكون من خلال أداة استثمار مباشر، أو من خلال أداة استثمار غير مباشر.

الفصل الرابع وسائل جذب الاستثمار

يشكل الاستثمار أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها، لذا فإن نجاح هذه الدول في تحقيق التنمية يتوقف على مدى قدرتها في زيادة معدلات الاستثمار، لذلك نجد أن البحث عن سبل تشجيع وتحفيز الاستثمارات يعد من التحديات التي تواجه حكومات الدول وواضعي السياسات الاقتصادية في مختلف الدول.

إن الإستثمار هو عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ونجاح المشاريع الاستثمارية يعود لأسباب عديدة أهمها وجود بيئة استثمارية محفزة ومستقطبة للاستثمار في مختلف المجالات ، واستقطاب المشاريع الاستثمارية يعني التوسع في مجالات الاستثمار، والذي يؤدي الى زيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل، ومن ثم انتعاش الاقتصاد، والقضاء على البطالة، وارتفاع مستوى معيشة الفرد. ولكي نهىئ المناخ الملائم للاستثمار لابد من إتباع برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي والهيكلي يهدف الي جذب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية، وكذلك جذب مدخرات العاملين بالخارج.

ويعرف مناخ الاستثمار " بأنه مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية، والتي على أساسها يتم اتخاذ قرار الاستثمار. أو أنه بحسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية، التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية، وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومترابطة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، والتي تشكل في مجملها مناخ الاستثمار

الذي بموجبه يؤثر إيجابياً أو سلبياً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له".^(١)

كما لابد من تحسين المناخ التشريعي والتنظيمي للاستثمار ليساهم في توفير بيئة جاذبة للاستثمار، وكذلك لابد من الاهتمام بتتمية الموارد البشرية والبنية التحتية، وغيرها من الوسائل التي تؤدي الي تحسين مناخ الاستثمار.

ويمكن توضيح بعض الوسائل التي تؤدي الي جذب الاستثمار وهي :
أولاً : تحسين المناخ الاستثماري وذلك من خلال الآتي :

١- ضمان الاستقرار السياسي : يؤثر المناخ السياسي للدول في تشكيل المناخ الاستثماري بها، حيث يؤدي ضعف الاستقرار السياسي إلى تدني معدل الادخار، وتزايد معدلات هروب رؤوس الأموال المحلية. إن المشاكل السياسية وتأثيرها على مناخ الاستثمار تعتبر من أهم الأسباب التي تجعل رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية لا تستثمر أموالها في البلد المعني على الرغم من كل التدابير التي اتخذتها تلك البلدان في تشجيع وجذب الاستثمار.^(٢)

٢- العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي : إن ما يشجع أصحاب رؤوس الأموال على اتخاذ قرار الاستثمار هو أن يكون هنالك ثبات اقتصادي، فالسياسة الاقتصادية يجب أن تدار بطريقة منظمة ومدروسة لأن الفوضوية وعدم الالتزام تؤديان الي ضعف ثقة المستثمرين بالاقتصاد ككل، وتجعلهم يتجاوزون المنافع والمزايا القائمة فيه، وبالتالي لابد من تبني سياسات اقتصادية (نقدية، مالية، تجارية) مستقرة. فالاستثمار عملية اقتصادية تتأثر بمعظم الظروف والشروط الاقتصادية القائمة، ولن تكون هذه العملية مجزية على الأغلب ما لم تكن البيئة الاقتصادية التي تجري فيها بيئة صحية.

^١ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية، العدد ١٧٧، إبريل ٢٠٠٢، ص ٢-٣.

^٢ - عبد الله عبد المجيد، إستراتيجية تشجيع الاستثمارات الخارجية في الأردن،(عمان: مجلس البحث العلمي الأردني، ١٩٧٤م)، ص ٢٢.

٣- تطوير البنية التحتية : تعد البنية التحتية ومدى توافرها وانتشارها الجغرافي عاملاً أساسياً لجذب الاستثمار، بما في ذلك المرافق العامة كالطرق، والمطارات، والمواني وشبكات الكهرباء والماء، والخدمات الصحية، والتعليمية والاجتماعية، فضعف مستوى البنية التحتية يعد من أهم معوقات تدفق الاستثمار، والتوجه للاستثمار يتطلب حل معوقات ضعف البنية التحتية.^(١) وبالتالي لابد من القيام بتطوير البنية التحتية بعمل إحلال وتجديد وتحديث للمشروعات الخاصة بالبنية التحتية، والمرافق العامة من طرق وكباري ونقل، ومياه الشرب، والصرف الصحي وغيرها من المشاريع، حتي تكون الدولة جاذبة للاستثمار.

٤- تطوير التشريعات الخاصة بالاستثمار : لابد من العمل على تطوير التشريعات الخاصة بالاستثمار، حيث يشير معظم المتخصصين الاقتصاديين على أنه يجب سن تشريعات جديدة تشجع الاستثمار^(٢). وتعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية، بالإضافة ل ضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دوله، وتنافس دول العالم بعضها البعض على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها دول العالم الأخرى، بشرط الا تؤدي تلك الحوافز لضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة ومكانة الدولة المضيفة.^(٣)

ثانياً: تحسين بيئة الأعمال وذلك من خلال الآتي :

١- الجوانب الإدارية (التخلص من البيروقراطية الإدارية) : يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار، إن شيوع البيروقراطية والروتين الذي يتطلب من المستثمر التعامل مع عشرات الجهات لاستخراج الاذونات والتصاريح منذ أن يتقدم بطلب الاستثمار وحتى الحصول على الموافقة الرسمية، كل ذلك من شأنه أن يؤدي الى عدم جذب المستثمرين، فلا بد من

^١ - مصباح قطب، ماجدة محمد، وزير التجارة والصناعة المصري، الشرق الأوسط، العدد ١٠٦٢٦، ١١ / ٢٠٠٨م، نسخة الكترونية archive.aawsat.com
^٢ - فهد نايف، المطلوب تشريعات جديدة تشجع على الاستثمار وتدعم دور القطاع الخاص، الرياض، العدد ٣٠، ١٣٥٥/٢/٢٠١٥م نسخة الكترونية <http://www.alriyadh.com>
^٣ - يعقوب على، وعلم الدين عبد الله، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، (الخرطوم، مجلة جامعة الخرطوم للعلوم الإدارية، ٢٠٠٥م)، ص ٤٩.

القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي، ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية. كما أن كفاءة الجهاز الإداري القائم على أمر الاستثمار فيما يتصل بالتخطيط، والتنفيذ، والمتابعة والترويج وغيرها يعتبر مطلب رئيسي لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار.^(١)

٢- تطوير الأسواق المالية : لقد بدأت معظم دول العالم المتقدمة منها والنامية تولي اهتماما متعاظما لتطوير أسواقها المالية منذ العقود الماضية وذلك نتيجة للفنعة المتزايدة بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الأسواق في مسيرة التنمية الاقتصادية. ويأتي هذا الاهتمام أيضا في إطار التوجيهات الحديثة التي تقودها المنظمات الدولية والإقليمية بخصوص تعزيز دور مثل هذه الأسواق في النظام المالي للدولة، فالأسواق المالية توفر أحد أهم قنوات تعبئة المدخرات نحو القطاعات الاقتصادية الأكثر كفاءة وربحية. كما تعمل هذه الأسواق على جذب الاستثمارات الأجنبية لتوفير موارد مالية إضافية تساهم في التنمية المحلية مما يقلص الحاجة إلى الاقتراض الخارجي، هذا إلى جانب قيامها بتقديم العديد من الخدمات المالية الأخرى والتي تساعد على زيادة الوعي والرشد الادخاري والاستثماري لدى جموع المواطنين، وعلى تقليل تكاليف التبادلات الاقتصادية والمخاطر المتصلة بها.^(٢)

٣- تحسين الخدمات المصرفية وتطويرها : أن القطاع المصرفي يعتبر دعامة أساسية لبناء أي اقتصاد، خاصة إذا كانت الأسس في بناء هذا القطاع قوية ومنتينة وقائمة على التخطيط العلمي السليم، وزاخرة بالكفاءة والخبرة والثقة، إن إعادة هيكلة القطاع المصرفي تعتبر مسألة في غاية الأهمية نظراً للأهمية الإستراتيجية لهذه العمليات في تطوير القطاع المصرفي وتهيئته بشكل أكبر للاندماج في الاقتصاد الوطني.

^١ - يعقوب على، وعلم الدين مرجع سابق، ص ٥١.

^٢ - محمد كمال، أهمية تطوير أسواق المال بدول مجلس التعاون الخليجي، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٤/١١/٢٠٠٩م، <http://studies.aljazeera.net>

ثالثاً : تحسين نوعية المورد البشري وذلك من خلال الآتي :

- ١- التدريب والتأهيل : يعتبر التدريب للمورد البشري مهم جداً وذلك لارتباطه ارتباطاً مباشراً بالكفاية الانتاجية، ولقد أصبح التدريب يحتل مكانه كبيرة في العديد من دول العالم المتقدمة والنامية على السواء لتكوين جهاز ادارى كفؤ، ويهدف التدريب الي تزويد المتدربين بالمعلومات والمهارات والأساليب المختلفة المتجددة عن طبيعة أعمالهم الموكولة لهم وتحسين وتطوير مهاراتهم وقدراتهم، وبالتالي رفع مستوي الأداء والكفاءة الانتاجية.
- ٢- تطوير قدرات ومهارات القوى العاملة المحلية : يعتبر رفع قدرات ومهارات القوى العاملة المحلية من أهم العوامل في التي ترتقي بعملية التنمية، وتأتي أهمية الارتقاء بفعالية في عملية التدريب وتطوير القدرات القوى العاملة المحلية ورفع كفاءتهم من أجل الحصول على مخرجات مؤهلة تلبي احتياجات سوق العمل المحلي والخارجي ليكون أداة للتغيير الإيجابي للمجتمع المحلي وتنميته.

الفصل الخامس

تجربة المملكة الأردنية الهاشمية في تشجيع الاستثمار وجذب مدخرات العاملين بالخارج :

يتم في هذا الفصل التعرف على تجربة المملكة الأردنية الهاشمية في تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي وفي جذب مدخرات الأردنيين العاملين بالخارج. أولاً: جهود جذب وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية للاستثمار في الأردن : أدركت المملكة الأردنية الهاشمية أهمية الاستثمار في تحقيق النمو الاقتصادي، فأصبحت عملية جذب الاستثمارات الخارجية وتوطينها ذات أهمية في سياساتها الاقتصادية، حيث يبذل الأردن جهوداً حثيثة في جذب رؤوس الأموال باعتبار أن إستيراد رأس المال وسيلة مهمة لتراكم رأس المال الحقيقي في بلد نامي ذو موارد مالية محدودة، ونتيجة لذلك فقد أهتم الأردن بتحسين بيئته الاستثمارية من خلال سن التشريعات الملائمة، وزيادة فعالية بنيته التحتية، وإصراره على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتأهيل الموارد البشرية، وتركيزه على زيادة مرونة النظام الإداري والمالي العام، لما له من أهمية في زيادة الإنتاج، وتشغيل الأيدي العاملة، وجلب تكنولوجيا جديدة تسهم في عملية التطور الإداري والاجتماعي.

ويمتاز الأردن عن غيره من الدول في تأمين بيئة جاذبة للاستثمار خاصة من حيث تواجد المناطق الصناعية المؤهلة التي تمتاز منتجاتها بحرية الدخول إلي أسواق الولايات المتحدة الأمريكية دون حدود للكمية وبإعفاء تام من الرسوم الجمركية، فضلاً عن منطقة العقبة الاقتصادية التي تتمتع بقوانينها وأنظمتها وإعفاءاتها وحوافزها التي تؤهلها لاستقطاب المستثمرين ورجال الأعمال، ومنذ انخراط الأردن في مناقشات الانضمام إلي منظمة التجارة العالمية، بدأ الأردن في اتخاذ إجراءات طموحة وجريئة في مجالات مناخ تحسين الاستثمار ومراجعة وتحديث معظم القوانين الخاصة بالتشريعات الاقتصادية بما يتناسب و العولمة.⁽¹⁾

¹ - أكرم كرمول، مرجع سابق، ص ٢٦.

تطور تشريعات الاستثمار في الأردن في الفترة (١٩٦٧م - ١٩٨٠م) :

لقد عانت المملكة الأردنية الهاشمية من التقلبات التي مرت بمنطقة الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الأولى، وبالرغم من ذلك حاولت بأقصى جهد ممكن استغلال مواردها البشرية والطبيعية لتنفيذ برامجها التنموية الاقتصادية والاجتماعية، تلك البرامج التي مكنت الأردن مرة أخرى من مواصلة تطوره الاقتصادي والاجتماعي بهدف الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي وتوفير مستوى معيشي أفضل للمواطنين، ويبدل الأردن جهود حثيثة لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي الخاص، في مجال استبعاد القيود على حركة رؤوس الأموال ومنح حوافز سخية للمستثمرين الأجانب، باعتبار أن استيراد رأس المال وسيلة مهمة لزيادة تراكم رأس المال الحقيقي في بلد نامي ذات موارد مالية محدودة بهدف التطوير الاقتصادي. واتسم نمط التدفقات المالية نحو البلدان النامية بتزايد رؤوس الأموال الخاصة وتحولت هذه التدفقات من قروض تجارية إلى استثمار أجنبي مباشر وغير مباشر. (١)

أدت الحرب عام (١٩٦٧م) إلى احتلال الضفة الغربية من الأردن وبالتالي توقف عملية التنمية الاقتصادية، وذلك بتوقف عدد كبير من مشاريع التنمية، وقد نتج عن ذلك تراجع كبير في معدلات النمو الاقتصادي. وفي هذه الفترة صدر قانونين لتشجيع الاستثمار، الأول في عام (١٩٦٧م)، والثاني عام (١٩٧٢م).

^١ - حازم بدر الخطيب، أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الرابع (عمان : مخبر العولمة، ٢٠٠٦م)، ص ٩٣.

أولاً: قانون تشجيع الاستثمار المؤقت رقم (١) لعام (١٩٦٧م).

تتمثل الخطوط العريضة لهذا القانون في الآتي :^(١)

أ- عامل القانون رأس المال الأجنبي معاملة رأس المال المحلي.

ب- توسع القانون في منح التسهيلات والحوافز.

ج- أخضع القانون تحويل العملة الأجنبية إلى الأردن أو منها لأحكام قانون مراقبة العملة الأجنبية.

د- تحولت لجنة الإنماء الاقتصادي بموجب هذا القانون إلى لجنة تشجيع الاستثمار وألحق بها جهاز إداري متواضع سمي مكتب تشجيع الاستثمار.

ثانياً: قانون تشجيع الاستثمار لسنة (١٩٧٢م) :

في هذا القانون صدر الآتي :^(٢)

أ- رأس المال العربي : ميز القانون بين رأس المال العربي ورأس المال الأجنبي.

ب- المشاريع الاقتصادية: حددت شروط لاعتبار المشروع مشروعاً اقتصادياً .

ج- أوجد القانون الأجهزة التالية :

١- لجنة تشجيع الاستثمار : تعتبر هذه اللجنة الجهاز الرئيسي.

٢- أمانة سر لجنة تشجيع الاستثمار.

د- الحوافز والتدابير : يتبنى القانون مجموعة من الحوافز والتدابير التي تمنح من قبل مجلس الوزراء بناء على تنسيب لجنة تشجيع الاستثمار للمشروع الاقتصادي المصدق.

^١ - عبد الله عبد المجيد، مرجع سابق، ص ٤١.

^٢ - المرجع السابق، ص ٤٤.

وفي(١٩٧٣م - ١٩٧٥م)، تم تنفيذ خطة التنمية الثلاثية، التي استهدفت تحريك الفعاليات الاقتصادية واستئناف المسيرة الإنمائية في الأردن، بعد أن عطلتها حرب عام(١٩٦٧م) وما تلاها من أحداث، وتم الشروع في تنفيذ خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦م - ١٩٨٠م)، وكان هدفها تطوير أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي في مختلف مناطق الأردن، وذلك بتطوير البنية الأساسية وإقامة المشروعات الإنمائية لا سيما في المناطق الريفية، وبالتالي تبني الأردن برنامج التصحيح الاقتصادي منذ أواخر الثمانينات، بهدف إحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد ليلائم ظروف العولمة. (١)

الجهود التي بذلت لجذب الاستثمارات في الأردن ونتائجها (١٩٩٥م- ٢٠١٥) :
بنيت إستراتيجية التنمية في الأردن في العقدين الأخيرين على أساس تجارب الدول العربية ومؤسساتها، والدول الصديقة للأردن، والهيئات الدولية، مع تصميم الأردن وعزمه على دفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال استمرار الدول الصديقة في تقديم المساعدات المالية لدعم الموازنة واستمرار تدفق المساعدات الاقتصادية والفنية للأردن، بالإضافة إلى استقطاب القروض اللازمة لتمويل المشاريع الإنمائية بشروط سهلة من حيث المهلة الزمنية الأولية ومدة السداد وسعر الفائدة. (٢)

انطلاقاً من هذه الإستراتيجية دأبت السلطات الأردنية المختصة على تهيئة المناخ الملائم سياسياً واقتصادياً لاجتذاب رؤوس الأموال بتشجيع المستثمرين وتحفيزهم، فمن الناحية السياسية يسود الأردن الاستقرار السياسي، ومن الناحية الاقتصادية إهتمت الحكومة بتهيئة أفضل مناخ

^١ - أكرم كرمول، مرجع سابق، ص ٦٢.
^٢ - وزارة الإعلام المملكة الأردنية الهاشمية، مرجع سابق، ص ٩.

ممكن للاستثمار تجسدت معطيته من خلال الإعفاءات والتسهيلات في قانون الاستثمار الأردني الممنوحة للرأسماليين سواء كانوا عرباً أو أجنبياً، ولما كانت حركة رأس المال من وإلى الأردن من أبرز اهتمامات المستثمر العربي والأجنبي، ومع رسوخ قاعدة البنيان الاقتصادي في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي، كان لابد أن تواكب هذه المسيرة سياسة من الانفتاح النقدي تلغي معها كافة القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال الأردنية والعربية والأجنبية. (١)

ولقد صدر خلال عام (١٩٩٥م) العديد من القوانين والأنظمة والقرارات الاقتصادية التي تشجع وتحفز المستثمرين، كان أبرزها ثلاثة قوانين اقتصادية مهمة تم تعديلها لتصبح أكثر جذباً للاستثمار، حيث تم وضعها بالتشاور مع الفعاليات الاقتصادية كافة، والقوانين هي: (٢)

١- قانون ضريبة الدخل رقم (١٤) لسنة (١٩٩٥م) المعدل للقانون (٥٧) لسنة (١٩٨٥م).

٢- قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (١٥) لسنة (١٩٩٥م) المعدل للقانون رقم (٦) لسنة (١٩٩٤م).

٣- قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٦) لسنة (١٩٩٥م) الذي حل محل قانون تشجيع الاستثمار رقم (١١) لسنة (١٩٧٨م)، وقانون تنظيم الاستثمارات العربية والأجنبية رقم (٢٧) لسنة (١٩٩٥م).

كما قام في الأردن قانون تشجيع الاستثمار المؤقت رقم (٦٨)

عام (٢٠٠٣م).

^١ - المرجع السابق، ص ٩.
^٢ - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٩٥م، مرجع سابق، ص ٦٧.

ولقد سعي الأردن الى تهيئة بيئة استثماريه جاذبة لرأس المال الأجنبي ومحفزة لرأس المال الوطني، للاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة وفي مقدمتها قطاع الصناعة، وذلك من خلال إيجاد منطقة صناعية (العقبة)، التي تجد اهتماماً خاصاً لدى الحكومة لتسهيل الدخول إلى الأسواق الخارجية وجذب الاستثمارات عربياً وأجنبياً، فتم وضع مشروع قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لإعطاء المستثمرين حوافز أكبر وأكثر مما تمنحه التشريعات النافذة ذات العلاقة بتشجيع الاستثمار في الأردن والمناطق الحرة والمناطق الصناعية.^(١)

وقد شهدت التشريعات الأردنية جملة كبيرة من المتغيرات والتعديلات التي هدفت إلى زيادة تنافسية البيئة الاستثمارية الأردنية من خلال منح المزيد من الإعفاءات والامتيازات، إضافة إلى تبسيط إجراءات الاستثمار مع تعظيم دور القطاع الخاص في مشاركة القطاع العام في قيادة العملية الاقتصادية، مع التركيز على مطابقة هذه القوانين للمعايير الدولية واستجابتها لمقتضيات الانفتاح الاقتصادي. فقد قامت الحكومة الأردنية بتعديل قانون تشجيع الاستثمار والأنظمة الصادرة بموجبه، وقانون الشركات الذي احتوى على عدد من الحوافز والتعديلات، وقانون ضريبة الدخل الذي خفض نسبة الضرائب على الشركات، وأعطى حوافز ضريبية لبعض المشاريع، مع تخفيض مستوى الشرائح الضريبية وتعديل قانون الأوراق المالية وقانون البنوك.^(٢)

^١ - حازم بدر الخطيب، مرجع سابق ص ١١٤.
^٢ - أكرم كرمول، مرجع سابق، ص ٢٧.

وإدراكاً لحجم التغيرات والتحديات العالمية وضرورة التكيف مع هذه المستجدات فقد تم وضع إستراتيجية صناعية للأردن تشمل جميع أوجه النشاط الصناعي وخدماته المساندة له.

ومن أهم القوانين والتشريعات ذات العلاقة بقطاع الصناعة قانون تشجيع الاستثمار، الذي صدر قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٦) لسنة (١٩٩٥م) لتحفيز النشاط الاستثماري والذي عدل عام (٢٠٠٥م).

ومن أهم ما تضمنه قانون الاستثمار لعام (١٩٩٥م) ما يلي :^(١)

١- إعفاء قطع الغيار المستوردة للمشروع من الرسوم والضرائب على أن لا تزيد قيمة هذه القطع على (١٥%) من قيمة الموجودات الثابتة.

٢- منح مشاريع الفنادق والمستشفيات إعفاءات إضافية من الرسوم والضرائب لمشترياتها من الأثاث والمفروشات.

٣- تقسيم الأردن إلى ثلاثة مناطق تنموية، (أ، ب، ج) حسب درجة التطور الاقتصادي بحيث تتمتع المشاريع الاستثمارية ضمن القطاعات المنصوص عليها في قانون تشجيع الاستثمار في أي من هذه المناطق بإعفاءات من ضريبة الدخل لمدة عشرة سنوات من تاريخ بدء العمل لمشاريع الخدمات وللمشاريع الصناعية وذلك على النحو التالي :

٢٥% إذا كان المشروع في المنطقة التنموية (أ)

٥٠% إذا كان المشروع في المنطقة التنموية (ب)

٧٥% إذا كان المشروع في المنطقة التنموية (ج)

و تنص المادة(٧) من قانون تشجيع الاستثمار على ما يلي : يعفي المشروع الجديد لمدة عشر سنوات وذلك اعتباراً من تاريخ بدء العمل لمشاريع الخدمات أو الانتاج الفعلي للمشاريع الصناعية من كل من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية وذلك حسب المنطقة التنموية التي يقع فيها.

^١ - أكرم كرمول، تطور القطاعات الاقتصادية الاستثمارية عبر تاريخ الأردن، (عمان : دار الضياء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م)، ص ٢٧ .

- ٤- تعفي الموجودات الثابتة والسلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج المستوردة من رسوم التعريفية الجمركية، ويتم تحديد هذه الموجودات والسلع بموجب قرارات يصدرها مجلس الوزراء بناء على تنسيب مجلس التعريفية الجمركية.
- ٥- يتم إعداد قوائم الموجودات الثابتة والسلع الرأسمالية و مدخلات الإنتاج من قبل لجنة استشارية مشكلة عن مندوبين عن الوزارة، ووزارة المالية والمؤسسة وثلاثة أعضاء من القطاع الخاص يسميهم الوزير. تجتمع اللجنة الاستشارية بناءً على دعوة الوزير مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر.
- ٦- لمجلس الوزراء وبناء على تنسيب الوزير أن يقرر منح أي مشروع أي مزايا أو إعفاءات أو حوافز مالية.
- ٧- تراعى في اتخاذ القرار متطلبات التنمية الاقتصادية والموقع الجغرافي للمشروع ومدى إسهامه في التطوير والمحافظة على البيئة.
- ٨- يستمر المستثمر الذي لا يزال مشروعه يتمتع عند نفاذ القانون بأية إعفاءات أو مزايا متعلقة بضريبيتي الدخل والخدمات الاجتماعية بالاستفادة من تلك الإعفاءات والمزايا حتى نهاية مدتها بموجب تلك التشريعات.
- ٩- يحق للمستثمر نقل ملكية ذلك المشروع إلى أي مستثمر آخر وعليه قبل استكمال الإجراءات اللازمة لهذه الغاية إعلام المؤسسة ودائرة ضريبة الدخل مسبقاً بذلك.
- ١٠- يتمتع المستثمر الذي حصل على موافقة قبل نفاذ أحكام القانون باستيراد أو تملك موجودات ثابتة معفاة بموجب أي من التشريعات السابقة الخاصة بالاستثمار^(١) ويحق لأي شخص غير أردني أن يستثمر في الأردن بالتملك أو بالمشاركة أو بالمساهمة وفقاً لأسس وشروط تحدد بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية، على أن تحدد بموجبه قطاعات الاستثمار أو فروعها.

^١ - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٩٥م، مرجع سابق ص٦٧.

١١- يحق للمستثمر غير الأردني إخراج كل أو بعض رأس المال الأجنبي الذي أدخله إلى الأردن للاستثمار فيها وفق أحكام هذا القانون أو تشريعات الاستثمار الذي كانت نافذة قبل سريان أحكام هذا القانون.

١٢- تُسوى نزاعات الاستثمار بين المستثمر لرأس المال الأجنبي والمؤسسات الحكومية غير الأردنية ودياً بين طرفي النزاع، وإذا لم تتم التسوية ودياً فيتم اللجوء إلى القضاء أو إحالة النزاع إلي التحكيم. ويعتبر قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٦) لسنة (١٩٩٥م) إطاراً تشريعياً ملائماً لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الاستثمارات المحلية، فهو منافساً لما تضمنه من مزايا وحوافز وضمانات لقوانين الاستثمار على مستوى الإقليم حيث يقدم الإعفاءات الجمركية والضريبية للمشاريع الاستثمارية ضمن قطاعات، الصناعة، الزراعة، الفنادق، المستشفيات، النقل البحري، والسكك الحديدية، مدن التسلية والترفيه السياحي، ومراكز المؤتمرات والمعارض.^(١)

أما قانون الاستثمار المؤقت رقم (٦٨) لعام (٢٠٠٣م) فقد أعطي هذا القانون وصفاً عاماً للمستثمر سواء كان هذا المستثمر أردنياً أو أجنبياً، في المادة الثانية منه، أن المستثمر هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يستثمر وفق هذا القانون، ومن هذا التعريف نجد أن كل من يستثمر تحت ظل هذا القانون يستفيد من الامتيازات الممنوحة من قبل القانون سواء كان أردنياً أو أجنبياً.^(٢)

ولقد تم وضع قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لإعطاء المستثمرين حوافز أكبر وأكثر مما تمنحه التشريعات النافذة ذات العلاقة بتشجيع الاستثمار في الأردن والمناطق الحرة والمناطق الصناعية. وتعتبر منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة منطقة اقتصادية مستقلة لا تخضع لسلطة التنمية والمناطق الحرة، وهي تقدم إعفاءات ضريبية خاصة وضريبة مسطحة على الدخل مقدارها (٥%)، وتسهل التعامل مع الجمارك في ميناء العقبة.^(٣)

^١ - أكرم كرمول، مرجع سابق، ص ٣١.

^٢ - مروان الأبراهيم، الاستثمار الأجنبي في الأردن في ظل قانون الاستثمار المؤقت رقم (٦٨) لسنة (٢٠٠٣م)، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد ٢٣، العدد ٢، ٢٠٠٧م.

^٣ - المرجع السابق، ص ٥٦.

وفي السنوات الأخيرة اجتذبت منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة مشاريع بشكل رئيسي في قطاع الفنادق والتطوير العقاري، تبلغ قيمتها أكثر من (٨ مليار دولار)، وتواصل الحكومة تنفيذ مشاريع التنمية التي تهدف إلي جذب التجارة والسياحة من خلال ميناء العقبة.^(١)

وللأردن اتفاقيات دولية حيث قام بتوقيع اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية في (٢٤/١١/١٩٩٧م)، واتفاقية تجارة حرة مع الأقطار العربية في (١/١/١٩٩٨م) وهناك اتفاقيات ثنائية وعربية و دولية أخرى، وكذلك بادر الأردن بالانضمام إلي منظمة التجارة العالمية في (١٢/٣/٢٠٠٠م) حيث تم الإعلان عن انضمام الأردن رسمياً إلي منظمة التجارة العالمية بتاريخ (١١/٤/٢٠٠٠م)، وأصبح الأردن رسمياً العضو رقم (١٣٦) فيها، وبذلك دخل الاقتصاد الأردني في منظومة السوق العالمي،

فانضمام الأردن إلي منظمة التجارة العالمية يوفر له فرصاً كبيرة للاستفادة من التحرير المتزايد للتجارة العالمية في مجالي السلع والخدمات وإزالة العوائق أمام التجارة والاستثمارات وحركة رأس المال، وسيفتح أمام صادراته السلعية والخدمية أسواق (١٣٥) دولة، تعامله وفق قواعد محده. وفي عام (٢٠١٢م) وافقت الولايات المتحدة والأردن على إعلانات المبادئ للاستثمار الدولي، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخطة عمل الشراكة الثنائية للتجارة والاستثمار، كما بدأ الطرفان مناقشات بشأن اتفاقية إدارة الجمارك وتسهيل التجارة. وخضعت الحكومة الأردنية لمراجعة سياسات الاستثمار من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) في عام (٢٠١٣م)، ووقعت على إعلان منظمة التعاون والتنمية حول الاستثمار الدولي والشركات المتعددة الجنسيات. ولقد تحسن الاقتصاد الأردني في عام (٢٠١٣م) علي الرغم من التحديات التي واجهته في المنطقة حيث واصلت الحكومة تدابير الإصلاح الاقتصادي كجزء من ترتيباتها التاهبية

^١ - ملخص تطوير الاستثمار الأجنبي في الأردن، ٦/٤/٢٠١٥ م 2014-08 /jordan/.../photos.state.gov... .

لصندوق النقد الدولي، وتلقت الأردن (٦٦٥,٠٠٠,٠٠٠) دولار للمدفوعات، وقد تضاعفت الاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي الأردني بفضل تحويل وقروض المنح الأجنبية، حيث ارتفعت من (٦,٦) مليار دولار في نهاية عام (٢٠١٢م) إلى (١٢,١) مليار دولار في نهاية عام (٢٠١٣م)، وشهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً بمعدل (٢.٦%) وهو أعلى قليلاً من معدل النمو (٢.٥%) عام (٢٠١٢م).^(١)

مزايا قانون تشجيع الاستثمار رقم (٣٠) لسنة (٢٠١٤م) :

تتمثل مميزات هذا القانون في الاتي :^(٢)

- إعفاءات من الرسوم الجمركية والضريبة العامة على المبيعات على مدخلات الانتاج للمشاريع الصناعية والحرفية.
- تخفيضات ضريبية بنسبة لا تقل عن ٣٠% في بعض المحافظات في المملكة حسب تصنيف المناطق.
- إعفاءات على مستلزمات الانتاج والموجودات الثابتة ذات الاستخدام المزدوج.
- ضريبة الدخل بمقدار (٥%) على دخل المؤسسة من نشاطها داخل المنطقة التنموية بما فيها المشاريع الصناعية.
- ضريبة عامة بنسبة (صفر) على المبيعات على السلع والخدمات التي تشتريها المؤسسة المسجلة لممارسة نشاطها داخل المنطقة التنموية لنسبة الصفر.
- وقوانين الاستثمار الحالية في الأردن تعامل المستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء مع الاستثناءات التالية :
- تقتصر ملكية المطبوعات الدورية للمواطنين الأردنيين.

^١ - أكرم كرمول، مرجع سابق، ص ٣٩-٤٠.

هيئة الاستثمار الأردنية ، قانون تشجيع الاستثمار ٢٠١٦/٤/٥م، [HTTP://WWW.JIC.GOV.JO](http://www.jic.gov.jo)-٢

- يحظر على الأجانب من الامتلاك الكلي أو الجزئي لوكالات التحقيق والأمن، والنوادي الرياضية (باستثناء الأندية الصحية)، وعمليات مقالع الحجر لأغراض البناء، وخدمات التخليص الجمركي، وخدمات النقل البري، إلا أن مجلس الوزراء قد يوافق على ملكية الأجانب للمشاريع في هذه القطاعات بناء على توصية من لجنة تشجيع الاستثمار.

النتائج التي تعكس أثر تحسين مناخ الاستثمار في الأردن :

خطي الأردن خطوات حثيثة باتجاه رفع الأداء الاقتصادي على الاستثمارات الأجنبية والمحلية، فقد أثمرت الحوافز والإعفاءات التي طبقت في الأردن، وحققت قفزات كبيرة، حيث شهد حجم الاستثمار نمواً واضحاً يعكس نمو أعداد المشروعات، التي استفادت من قوانين تشجيع الاستثمار،

وتوضح الجداول أدناه ذلك : جدول رقم (١)

التوزيع القطاعي في الأردن لحجم الاستثمار لعامي (٢٠٠٥م) و(٢٠٠٦م)، بالدينار الأردني

القطاع	حجم الاستثمار عام (٢٠٠٥م)	حجم الاستثمار عام (٢٠٠٦م)	معدل النمو السنوي %	الأهمية النسبية عام (٢٠٠٦م)
الصناعة	٤١٣,١٠٩,٠٠١	١,٤٨٩,٩٢٢,٦٩١	٢٦٠,٦	٨١,٢
الفنادق	٥٩,٩١٥,٠٨٣	٢٤٢,٩٩٠,١٣٩	٣٠٥,٥	١٣,٢
الزراعة	٢٥,٧١٩,٠٠٠	٥٧,٦٠٥,٥٩٠	١٢٣,٣	٣,١
المستشفيات	٨,٩٣٥,٠٥٠	٢٣,١٢٣,٠٠٠	١٥٩,٥	١,٢
مراكز المؤتمرات والمعارض	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٠	٠
الترويج السياحي	١١,٧٢٥,٠٠٠	-	-	-
الغاز والنفط	٢١٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-	-
المجموع	٧٤٩,٩٨٣,١٣٤	١,٨٣٣,٦٤١,٤٢٠		

المصدر: أكرم كرمول، تطور القطاعات الاقتصادية الاستثمارية عبر تاريخ الأردن، مرجع سابق، ص ٢٨.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن حجم الاستثمار في الصناعة عام (٢٠٠٥م) كان (٤١٣,١٠٩,٠٠١) دينار، وارتفع في عام (٢٠٠٦م) ليصبح (١,٤٨٩,٩٢٢,٦٩١) دينار بمعدل نمو سنوي (٢٦٠,٦%) ومساهمته في عام (٢٠٠٦م) بلغت (٨١,٢)، وهذا يدل على زيادة ملحوظة في حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي نتيجة للحوافز والتشجيع من الدولة للاستثمارات المحلية والأجنبية، ونلاحظ أن قطاع الصناعة يحتل المرتبة الأولى من بين القطاعات، أما قطاع الفنادق فقد كان حجم الاستثمار فيه عام (٢٠٠٥م) (٥٩,٩١٥,٠٨٣) دينار وارتفع في عام (٢٠٠٦م) ليصبح (٢٤٢,٩٩٠,١٣٩) دينار بمعدل نمو سنوي (٣٠٥,٥%) ومساهمته في عام (٢٠٠٦م) بلغت (١٣,٢)، وهذا يجعلنا نلاحظ أن هنالك توسع في هذا المجال نتيجة للزيادة في حجم المستثمرين وخاصةً المستثمرين الأجانب، ويحتل قطاع الفنادق المرتبة الثانية من القطاعات، أما قطاع الزراعة فإن حجم الاستثمار قد ارتفع أكثر من الضعف فقد كان حجم الاستثمار في الزراعة عام (٢٠٠٥م) (٢٥,٧١٩,٠٠٠) دينار وارتفع في عام (٢٠٠٦م) ليصبح (٥٧,٦٠٥,٥٩٠) دينار بمعدل نمو سنوي (١٢٣,٣%) ومساهمته في عام (٢٠٠٦م) بلغت (٣,١) وهذا يوضح اجتذاب المستثمرين المحليين والأجانب وتحفيزهم للدخول في هذا القطاع المهم، وبالنسبة لقطاع الخدمات الصحية فقد كان حجم الاستثمار في عام (٢٠٠٥) (٨,٩٣٥,٠٥٠) دينار وارتفع في عام (٢٠٠٦م) ليصبح (٢٣,١٢٣,٠٠٠) دينار بمعدل نمو سنوي (١٥٩,٥%) ومساهمته في عام (٢٠٠٦م) بلغت (١,٢) وهذا يدل على مدى الاهتمام بهذا القطاع وتطويره وتشجيع المستثمرين للاستثمار فيه، وكذلك توطين العلاج بالداخل الذي يوفر الكثير من العملة الصعبة التي يحملها المرضى الأردنيين للعلاج بالخارج في حالة عدم توفر العلاج بالداخل، والاهتمام بهذا القطاع وتطويره يجذب المرضى من الخارج

للعلاج في الأردن، ونتيجة لذلك تأتي العملات الصعبة التي يأتي بها المرضى الأجانب للعلاج مما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني الأردني.

جدول رقم (٢)

المساهمة الأجنبية في المشاريع الاستثمارية في الأردن عام (٢٠٠٦م)، بالدينار الأردني

السنة (٢٠٠٦م)	حجم الاستثمار المحلي	حجم الاستثمار الأجنبي	حجم الاستثمار الكلي	الأهمية النسبية الأجنبي %
القطاع الصناعي	٦٨٥,٤٧٨,١٨٦	٨٠٤,٤٤٤,٥٠٥	١,٤٨٩,٩٢٢,٦٩١	٥٣,٩
قطاع الفنادق	٢٠٧,١٨٦,٥٦٦	٣٥,٨٠٣,٥٧٣	٢٤٢,٩٩٠,١٣٩	١٤,٧
القطاع الزراعي	٥٢,٢٠٥,٥٩٠	٥,٤٠٠,٠٠٠	٥٧,٦٠٥,٥٩٠	٩,٣
قطاع المستشفيات	٢٣,١٢٣,٠٠٠	-	٢٣,١٢٣,٠٠٠	٠
قطاع المؤتمرات	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-	٠
المجموع	٩٨٧,٩٩٣,٣٤٢	٨٤٥,٦٤٨,٠٧٨	١,٨٣٣,٦٤١,٤٢٠	

المصدر : أكرم كرمول، تطور القطاعات الاقتصادية الاستثمارية عبر تاريخ الأردن، مرجع سابق، ص ٢٩.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن المساهمة الأجنبية في القطاع الصناعي كانت (٨٠٤,٤٤٤,٥٠٥) دينار، بأهمية نسبية بلغت (٥٣,٩%) دينار، فيما كانت المساهمة المحلية في القطاع الصناعي (٦٨٥,٤٧٨,١٨٦) دينار، بأهمية نسبية بلغت (٤٦,١%)، نلاحظ أن مساهمة القطاع الأجنبي في مجال الصناعة أعلى من المساهمة المحلية لنفس القطاع مما يدل على أن هنالك سياسة تحفيز وتشجيع للمستثمرين الأجانب، ويعكس ذلك مدي السياسات التحفيزية والتشجيعية للأردن في مجال الصناعة الذي يعتبر من أهم القطاعات. وتزايدت وبشكل ملفت المساهمات الأجنبية في المشاريع الاستثمارية في الأردن عام (٢٠٠٦م) مما يدل على ثقة المستثمرين بالاقتصاد الأردني والبيئة الاستثمارية في الأردن، وترجع قطاع الصناعة على قمة القطاعات باستقطاب الاستثمارات الأجنبية حيث شكل ما نسبته (٥٣,٩%) من حجم الاستثمار الكلي.

جدول رقم (٣)

حجم استثمار المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار في الأردن

للأعوام (٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦) بالمليون دينار

السنة	٢٠٠٤م	٢٠٠٥م	٢٠٠٦م
الاستثمار الكلي (مليون دينار)	٤١٨,٧	٧٥٠,٠	١٨٣٣,٦
نسبة الاستثمار المحلي إلي مجمل الاستثمار (%)	٧٧,٠	٦٣,٢	٥٣,٩
نسبة الاستثمار الأجنبي إلي مجمل الاستثمار (%)	٢٣,٠	٣٦,٨	٤٦,١

المصدر: أكرم كرمول، تطور القطاعات الاقتصادية الاستثمارية عبر تاريخ الأردن، مرجع سابق، ص ٢٩

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاستثمار الكلي في زيادة من عام لآخر حيث كان في عام (٢٠٠٤م) (٤١٨.٧) مليون دينار وارتفع في عام (٢٠٠٥م) ليصبح (٧٥٠.٠) مليون دينار بزيادة من العام السابق بلغت (٣٣١.٣) مليون دينار، أما في عام (٢٠٠٦م) فقد بلغ الاستثمار الكلي (١٨٣٣.٦) مليون دينار بزيادة من العام السابق بلغت (١٠٨٣.٦) مليون دينار ومن العام (٢٠٠٤) بلغت (١٤١٤.٩) مليون دينار أي زيادة ثلاثة أضعاف، وكذلك نلاحظ أن نسبة الاستثمار المحلي من مجمل الاستثمار في نقص من عام لآخر حيث كانت في عام (٢٠٠٤م) (٧٧%)، ونقصت في عام (٢٠٠٥) لتصبح (٦٣.٢%) وأيضاً نقصت في عام (٢٠٠٦م) لتصبح (٥٣.٩%)، والعكس تماماً بالنسبة لنسبة للاستثمار الأجنبي من مجمل الاستثمار فقد زاد من عام لآخر فقد كان عام (٢٠٠٤م) (٢٣%) وارتفع عام (٢٠٠٥م) ليصبح (٣٦.٨%) وأيضاً ارتفع في عام (٢٠٠٦م) ليصبح (٤٦.١%) وهذا يدل على أن هنالك بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار الأجنبي في الأردن وأن هنالك تشجيع للاستثمار الأجنبي.

جدول رقم (٤)

المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار في الأردن

للأعوام (٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦) بالمليون دينار

٢٠٠٦م		٢٠٠٥م		٢٠٠٤م		الأعوام
حجم الاستثمار	عدد المشاريع	حجم الاستثمار	عدد المشاريع	حجم الاستثمار	عدد المشاريع	القطاع
١,٤٨٩,٩	٥٢٠	٤١٣,١	٤٨٠	٣٤٥,٦	٣٧٦	الصناعة
٧٥,٦	٣١	٢٥,٧	٥٢	٢٧,٢	٢٢	الزراعة
٢٤٣,٠	٢٠	٥٩,٩	١٢	١٩,٥	١٦	الفنادق
٢٣,١	٥	٩,٠	٥	٢٠,١	٦	المستشفيات
٢٠,٠	٢	٢٤٢,٣	٨	٥,٩	١	الخدمات
١,٨٣٣,٦	٥٧٨	٧٥٠	٥٥٧	٤١٨,٣	٤٢١	المجموع

المصدر: أكرم كرمول، تطور القطاعات الاقتصادية الاستثمارية عبر تاريخ الأردن، مرجع سابق، ص ٢٩.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن عدد المشاريع في مجال الصناعة في عام (٢٠٠٤م) كان (٣٧٦) مشروع بحجم استثمار بلغ (٣٥٤,٦) مليون دينار، وفي عام (٢٠٠٥م) كانت عدد المشاريع الصناعية (٤٨٠) مشروع بحجم استثمار بلغ (٤١٣,١) مليون دينار وبالتالي زادت عدد المشاريع الصناعية في العام (٢٠٠٥م) من العام الذي قبله ب(١٠٤) مشروع، وفي العام (٢٠٠٦م) بلغ عدد المشاريع الصناعية (٥٢٠) مشروع بحجم استثمار بلغ (١,٤٨٩,٩) مليون دينار بزيادة (٤٠) مشروع فقط من العام (٢٠٠٥م) ولكن حجم المشاريع الصناعية كان كبير جداً في العام (٢٠٠٦م) مقارنة بعام (٢٠٠٥م) حيث كان حجم الاستثمار في المشاريع الصناعية في عام (٢٠٠٥م) (٤١٣,١) مليون دينار فيما بلغ حجم الاستثمار في المشاريع الصناعية في عام (٢٠٠٦) (١,٤٨٩,٩) مليون دينار وبالتالي الزيادة في

حجم الاستثمارات الصناعية في عام (٢٠٠٦م) بلغت (١٠٧٦.٨) مليون دينار مقارنة بعام (٢٠٠٥م) و(١١٣٥,٣) مقارنة بعام(٢٠٠٤م)، وفي مجال الزراعة نجد أن عدد المشاريع الزراعية في عام (٢٠٠٤م) كان (٢٢) مشروع فقط بحجم استثمار بلغ (٢٧.٢) مليون دينار وفي عام (٢٠٠٥م) زادت عدد المشاريع لتصبح(٥٢) مشروع زراعي، وفي العام (٢٠٠٦م) زادت عدد المشاريع الزراعية لتصبح (٣١) مشروع زراعي بحجم استثمار بلغ (٧٥,٦) مليون دينار.

وبالتالي فان تشجيع الاستثمار وتحفيز المستثمرين سوف يدفع بزيادة الاستثمارات وبالتالي زيادة في النمو والتنمية مما يساعد في دفع عجلة التنمية والاقتصاد القومي والمضي به إلى أعلى وذلك من خلال الاستثمارات الكثيرة في المجالات المتعددة.

وكان للزيادة الكبيرة في الصادرات الوطنية الأردنية والبالغة(٢٦%) وللزيادة الأقل في قيمة مستوردات الأردن بنسبة (١١,٥%) أثر قليل في نسبة العجز في الميزان التجاري الأردني في عام (١٩٩٥م) مقارنة مع عام (١٩٩٤م) حيث أن الزيادة في قيمة الواردات كانت أعلى من قيمة الزيادة في الصادرات فبلغ العجز في عام (١٩٩٥م) في الميزان التجاري (١٣٨٨) مليون دينار بنسبة (٣٠%) من الناتج المحلي بينما كان في عام (١٩٩٤م) حوالي(١٣٦٣) مليون دينار وبنسبة قدرها(٣٢,٦%) من الناتج المحلي. وتشير التقديرات إلى انخفاض العجز الكلي في ميزان المدفوعات عام(١٩٩٤م) من(٤٣٦) مليون دولار إلى حوالي (٣٢٢) مليون دولار عام (١٩٩٥م)، ونتيجة للزيادة في تحويلات العاملين بالخارج والدخل المتأتي من السياحة إذ ارتفعت تحويلات العاملين بالخارج من (١٠٩٣) مليون دولار عام(١٩٩٤م) إلى (١٢٣٠) مليون دولار عام(١٩٩٥م) كما زادت

المقبوضات المتأتية من السياحة من (٥٨٢) مليون دولار عام (١٩٩٤م) إلى (٧٢٣) مليون دولار عام (١٩٩٥م)^(١).

وبالنسبة للسياحة في عام (٢٠٠٧م) فإن الأردن استطاع أن يتخطى الهدف الذي نصت عليه الإستراتيجية الوطنية للسياحة للعام (٢٠١٠م) حيث بلغت عائدات السياحة نحو (١,٦ مليار) دولار أي ما نسبته (١٤,٤%) من الناتج المحلي الإجمالي.^(٢)

وبالنسبة للأراضي الزراعية في الأردن فتبلغ مساحتها حوالي (١٣) الف متر مربع أي (١٣,٧%) من مجموع مساحة البلاد.^(٣) ساهم قطاع الزراعة في تعديل الميزان التجاري للأردن في الفترة من (٢٠٠٠م - ٢٠٠٤م) ويوضح ذلك الجدول أدناه

جدول رقم (٥)

نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات الوطنية الأردنية

الفترة من (٢٠٠٠م - ٢٠٠٤م)

الأعوام	إجمالي قيمة الصادرات الوطنية (مليون دينار)	إجمالي قيمة الصادرات الزراعية (مليون دينار)	نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات الوطنية %
٢٠٠٠م	١٠٨٠,٨	٢٠٧	١٩,١
٢٠٠١م	١٣٥٢,٤	٢٢٤	١٦,٥
٢٠٠٢م	١٥٥٦,٧	٢٨٢	١٨,١
٢٠٠٣م	١٦٧٥,١	٣١٠	١٨,٥
٢٠٠٤م	٢٣٠٦,٦	٣٥٦	١٥

المصدر: أكرم كرمول، تطور القطاعات الاقتصادية الاستثمارية عبر تاريخ الأردن، مرجع سابق، ص ٦٨.

^١ - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٩٥م، مرجع سابق ص ٦٥.
^٢ - زينة أبو زكي، خطط لتنمية ثلاثة أقاليم سياحية جديدة، مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد ٣٤٢، السنة الثلاثون، (الأردن، الشركة العربية للصحافة والنشر والأعمال، ٢٠٠٨م)، ص ١٤٤.
^٣ - جامعة الدول العربية، مرجع سابق ص ٧.

يبين الجدول (٧/٣) أعلاه الصادرات الزراعية التي ساهمت في تعديل الميزان التجاري في الفترة من (٢٠٠٠م-٢٠٠٤م)، فقد بلغت نسبة الصادرات الزراعية خلال عام (٢٠٠٠م) حوالي (١٩,١%) من مجمل الصادرات الوطنية، إلا أن هذه النسبة تذبذبت بين انخفاض وارتفاع خلال الأعوام اللاحقة، حيث أصبحت عام (٢٠٠١م) حوالي (١٦,٥%) وفي عام (٢٠٠٢م) كانت (١٨,١%)، أما في عام (٢٠٠٣م) فكانت (١٨,٥%) وفي عام (٢٠٠٤م) أصبحت (١٥%)، ويعود السبب في هذا التراجع إلي ارتفاع قيمة الصادرات الأخرى قياساً بالصادرات الزراعية. ويمكن توضيح من خلال الجدول أدناه :

جدول رقم (٦)

حجم الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار في الأردن
خلال الشهرين الأول والثاني من عام (٢٠١٠م)

النسبة من حجم الاستثمار الكلي	حجم الاستثمار بالدينار	القطاع
٣٧%	٢٢٥	التسليية والترويج
٣٠%	١٨٢	الصناعة
٢٧%	١٦١	الفنادق
٤%	٢٨	المستشفيات
٢%	٢٠	الزراعة
١٠٠%	٦١٦	المجموع

المصدر: ٦١٦ مليون دينار حجم الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار، صحيفة الرأي، عمان، ٢٠١٠/٢/٢٨م نسخة الكترونية
<http://www.alrai.com>

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن حجم الاستثمار للمشاريع التي استفادت من قانون تشجيع الاستثمار خلال الشهر الأول والثاني من عام (٢٠١٠م) قد بلغت حوالي (٦١٦ مليون دينار)، مسجلة ارتفاعاً كبيراً بنسبة (٢٣.٥%) مقارنة بما حققته هذه الاستثمارات في نفس الفترة من العام (٢٠٠٩م) والتي بلغت حوالي (١٨٤ مليون دينار).

وخلال الأربعة الأشهر الأولى من العام (٢٠١٣م) كان المجموع الكلي للاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥م، وقانون الاستثمار رقم (٦٨) لسنة ٢٠٠٣م هو (٥٦٧.٥) مليون دينار أردني، وبمعدل نمو ما يقارب (٣٣.٧%)، وذلك مقارنة بحجم استثمارات بلغ (٤٢٥.٤) مليون دينار لنفس الفترة من العام (٢٠١٢م).

وبلغت الاستثمارات المحلية (٢١٧.٦) مليون دينار، مشكله ما نسبته (٣٨%) من حجم الاستثمارات الكلية لفترة الأربعة أشهر الأولى من العام (٢٠١٣م)، مقارنة بحجم استثمارات محلية بلغت (٢٧٢) مليون دينار، لنفس الفترة من العام (٢٠١٢م)، فيما بلغت الاستثمارات الأجنبية ما قيمته (٣٤٩.٩) مليون دينار، مشكله ما نسبته (٦٢%) من حجم الاستثمارات الكلية وبمعدل نمو (١٢٨%).

وتركزت الاستثمارات خلال الثلث الأول من العام (٢٠١٣م) في قطاعات الصناعة والفنادق والمستشفيات بنسب بلغت حوالي (٨٠%)، (١٢.٦%)، (٦%) على التوالي من حجم الاستثمارات الكلية، تولد ما يقارب (٤٠٠٠) فرصة عمل. وعدد المشاريع الإستثمارية التي تقدمت لمؤسسة تشجيع الإستثمار بهدف مساعدتها في إيجاد حلول للتحديات التي تعترضها بلغت (٨٠) مشروعاً خلال العام (٢٠١٢م)،

حيث تم إيجاد حلول لـ (٧٠) منها.^(١) وفي عام (٢٠١٤م) تم الموافقة على مجموعة من المشاريع بلغت قيمتها (٤٧٠ مليون دينار) في مختلف القطاعات.^(٢) وهذا يوضح أن تدفق رؤوس الأموال في المشاريع المختلفة جاء بسبب العوامل الجاذبة التي تتعلق بالقرارات الاقتصادية السائدة في الأردن، والتي من أهمها سياسات التغيير الهيكلي، وسياسات الإصلاح الاقتصادي الكلي.

جهود الأردن في جذب مدخرات الأردنيين العاملين بالخارج ونتائج تلك الجهود :

تشكل تحويلات العاملين في الخارج أحد أهم التدفقات المالية الخارجية، حيث تفوق قيمتها قيمة كل من التدفقات والمساعدات الإنمائية، وأحياناً تدفقات الاستثمار المباشر، ويمكن للسياسات الاقتصادية أن تلعب دوراً هاماً في تنمية تحويلات العاملين بالخارج وتعظيم فوائدها على إقتصادات الدول المستقبلة للتحويلات من جهة، وتعزيز كفاءة تدفقات تحويلات العاملين من الدول المرسلة من جهة أخرى.

وتزايد الاهتمام بالتدفقات المالية المرتبطة بتحويلات العاملين بالخارج كإحدى أهم مصادر التمويل الخارجية في الدول النامية. وتشير التقديرات الى أن إجمالي تحويلات العاملين في الخارج الى الدول النامية بلغت حوالي (١٨٨.٢ مليار دولار) عام (٢٠٠٥م)، مقابل (٩٦.٥ مليار دولار) عام (٢٠٠١م) وبذلك تكون تحويلات العاملين بالخارج الى الدول النامية قفزت بنسبة (٩٥%) بين عامي (٢٠٠٥م) و(٢٠٠١م).^(٣) تعزي هذه الزيادة الملحوظة في تحويلات لعاملين بالخارج لعدد من العوامل أبرزها تزايد عدد العمالة المهاجرة حول العالم.

وتتأثر تحويلات العاملين في الخارج سلباً أو إيجاباً بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، منها تحسن أداء المؤشرات الاقتصادية، مثل معدل نمو الناتج

^١ - ٥٦٧ مليون دينار حجم المشاريع المستفيدة من قانون الاستثمار، صحيفة الدستور، الشركة العربية للطباعة والنشر، عمان، ٢٤/٢٤/٢٠١٣م <http://www.addustour.com> نسخة الكترونية.

^٢ - خالد أبو ربيع، الانجازات والفرص الاستثمارية، مجلة مجتمع الأعمال، السنة السابعة عشر، (عمان: جمعية رجال الأعمال الأردنيين، ٢٠١٤م)، ص ٥٠.
^٣ - تقرير البنك الدولي، الأفق الاقتصادية العالمية ٢٠٠٦م.

المحلى الإجمالي، واستقرار سعر الصرف، ومعدل التضخم، بالإضافة إلى التطور الاقتصادي في الدول المضيفة للعمالة من حيث استقرار أوضاع العمالة، ومستويات التوظيف، وتحسن الأجور، وارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وتوفر المناخ الاستثماري الملائم، ومدى تطور الأسواق، كما وتتأثر بالأزمات الاقتصادية والسياسية الإقليمية والعالمية.

حجم العمالة الأردنية في الخارج ومدخراتها :

بدأت العمالة الأردنية الهجرة الى الخارج منذ منتصف القرن الماضي بعد حرب عام (١٩٤٨م)، وشهدت زخماً كبيراً وخاصة في السبعينات وحتى منتصف الثمانينات من القرن الماضي حيث تزايدت أعداد العمال الأردنيين المهاجرين للخارج وبلغ معدل النمو السنوي لهذه الأعداد (٧.٢%)، ويعد الأردن من الدول العربية المصدرة للعمالة خاصة الي دول الخليج المنتجة للنفط. ويبلغ عدد المغتربين الأردنيين نحو (مليون مغترب) موزعين على حوالي (٧٠ دولة) بالخارج، (٧٩.٥%) من المغتربين الأردنيين متواجدين في دول الخليج العربي، و(١١%) في أميركا وكندا، و(٤.٣%) في أوروبا و(٣%) في باقي الدول العربية.^(١)

وشهدت قيمة تحويلات الأردنيين العاملين بالخارج ارتفاعاً ففي عام (١٩٩٠م) كانت (٣٣١.٨) مليون دينار أردني، ما نسبته (١٢.٤٣%) من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفعت في عام (٢٠٠١م) الى (١٢٨٣.٣) مليون دينار أردني لتشكل ما نسبته (٢٢.٤٠%) من الناتج المحلي الإجمالي، وفي عام (٢٠١١م) ارتفعت الي (٢١٥٢.١) مليون دينار أردني لتشكل ما نسبته (١٠.٥١%) من الناتج المحلي الإجمالي.^(٢) وبلغت حوالي (٣.٨ مليارات) خلال العام (٢٠١٤)، بزيادة تقارب (٤%) عن للعام (٢٠١٣)،^(٣) وارتفعت إلى (٣ مليارات و٧٩٨ مليون دولار) في العام (٢٠١٥م) أي ارتفعت بنسبة (١.٥%) في العام (٢٠١٥م) عن (٢٠١٤م).^(٤) وتعتبر تحويلات الأردنيين العاملين بالخارج أحد المصادر المالية

^١ - ارتفاع تحويلات المغتربين ، صحيفة الغد، عمان، الأحد ، يناير/٢٠١٥م نسخة الكترونية <http://alghad.com>

^٢ - البنك المركزي الأردني أعداد مختلفة، التحويلات التي تتم عن طريق البنوك مكاتب البريد المؤسسات المالية غير البنكية ومكاتب التحويلات.

^٣ - أكبر تحويلات المغتربين العرب، صحيفة رصيف، ١٧/١٠/٢٠١٥م نسخة الكترونية <http://raseef22.com/economy>

^٤ - ارتفاع تحويلات المغتربين، مرجع سابق.

الرئيسية لدعم الاقتصاد، وتحريك السوق، وزيادة المدخرات، وتنشيط شركات الصرافة والقطاع التجاري، وتحسين ميزان المدفوعات، وتخفيض العجز في الحساب الجاري، وتؤدي الى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتلعب التحويلات المالية، التي يرسلها الأردنيون العاملون في الخارج، دوراً رئيسياً في الاقتصاد الأردني مقارنة مع المصادر الأخرى للعملاء الأجنبية مثل عائدات السياحة والاستثمارات الخارجية والصادرات.

الآليات والوسائل (السياسات) التي طبقت لجذب مدخرات الأردنيين العاملين بالخارج:
تعمل الحكومة الأردنية على جذب المزيد من تحويلات ومدخرات العاملين بالخارج عن طريق الحوافز التشجيعية والتسهيلات، وكذلك منح المزيد من الإعفاءات والحوافز. حيث يتم توجيه هذه التحويلات نحو المشروعات التنموية من خلال برامج عمل تتضمن مشروعات لاستثمارها وتسويقها للعاملين في الخارج بما يعود عليهم بالنفع من جهة، وتنشيط القطاعات الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة من جهة أخرى.⁽¹⁾

للبنوك الأردنية دور كبير في جذب واستثمار مدخرات العاملين بالخارج، وذلك عن طريق إيجاد شبكة معلومات وقاعدة بيانات متخصصة في تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج، وتوفير إحصاءات حول حجم تعاملهم مع الجهاز المصرفي الأردني، ومع بورصة عمان، وذلك على أساس مكان تواجدهم الفعلي. وتعمل البنوك كذلك على تطوير وتحسين أنظمة الدفع الإلكتروني وربطها مع أنظمة الدفع في الدول المستوردة للعمالة الأردنية، من أجل تقليل تكلفة المعاملات وتشجيع عمليات التحويل عبر القنوات الرسمية، إلى جانب تطوير الخدمات المصرفية المخصصة للمغتربين. كما قامت تحالفات مصرفية بين البنوك المحلية الأردنية وبنوك

¹ - تحويلات العاملين الأردنيين بالخارج نطق الأردن، صحيفة الدستور، الشركة الأردنية للصحافة والنشر، العدد رقم ١٧٢٨٣، السنة ٤٩ - الاثنين ٧ / ١٢ / ٢٠١٥ م. نسخة الكترونية <https://addustour.com>

الدول المستوردة للعمالة الأردنية، وهو ما ساعد في تطوير شبكات التوزيع للبنوك وخفض التكاليف التشغيلية، وأدى لتطوير البنية التحتية للخدمات المصرفية ولزيادة الانتشار المصرفي الأردني، ولتطوير شبكة الصرف الآلي، ولزيادة عمليات التحويلات المالية. وتخفيض تكاليف عملية التحويل، وتسريع تسليمها للمرسل له، وتم في الأردن إنشاء الصندوق الاستثماري الأردني العربي المشترك، الذي وجه الدولة بإنشائه بهدف استقطاب استثمارات البنوك والصناديق السيادية العربية، ومؤسسات القطاع الخاص والأفراد، في مشروعات وطنية تنموية وريادية، والتي تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني وعلى المساهمين، وللصندوق دور كبير في استقطاب مدخرات العاملين الأردنيين في الخارج، كما تم تشجيع الصناديق الاستثمارية التي تديرها البنوك، حيث تعطي تلك الصناديق إعفاءات ضريبية، وهو ما يسهم في استقطاب المزيد من مدخرات المغتربين.^(١)

وتعتبر التحويلات المالية للأردنيين العاملين في الخارج دعامة أساسية للاقتصاد الوطني. ففي القطاع المصرفي، تشكل هذه التحويلات نسبة (٤٠%) من إجمالي الودائع بالعملة الأجنبية، وارتفعت نسبة تحويلات الأردنيين في الخارج من إجمالي الودائع بالعملة الأجنبية لغير المقيمين في المصارف المحلية من (٧٦%) عام (١٩٩٩م) إلى (٨٥%) عام (٢٠٠٣م). وتتصف معظم هذه الودائع بالاستقرار كما أن مزاياها بالنسبة إلى المصارف تتعدى كونها مجرد مصدر للودائع، حيث غالباً ما يقوم العملاء الجدد الذين يفتحون حسابات لأغراض التحويلات المالية بطلب خدمات مصرفية واستثمارية أخرى تستفيد منها المصارف المحلية.^(٢)

^١ - المرجع السابق.

^٢ - هنري عزام، تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج دعامة أساسية للاقتصاد الوطني، صحيفة الحياة، عمان، العدد ١٥٠٥٢، ١٣/٦/٢٠٠٤م، ص ١٣.

الفصل السادس

تجربة جمهورية مصر العربية في جذب الاستثمارات

ومدخرات المصريين العاملين بالخارج

تتمتع جمهورية مصر العربية بمزايا نسبية عديدة تجعلها مصدراً لجذب الاستثمارات، ولديها أسواق محلية كبيرة، وموقع إستراتيجي في الإقليم، وقاعدة صناعية كبيرة، وقوة عمل ذات أسعار تنافسية، بالإضافة إلي توفر الموارد الطبيعية فيها.

تاريخياً تم في مصر تطبيق إستراتيجية للتنمية في الفترة (١٩٥٢م- ١٩٦٣م) كانت قائمة على التصنيع المحلي من خلال إحلال الواردات، أي الإنتاج المحلي، بهدف بناء صناعة محلية قوية، فقد قامت تلك الإستراتيجية على تشجيع الصناعات الثقيلة في قطاعات مثل الكهرباء والري والإصلاح الزراعي والصناعات العسكرية، وبعد عام (١٩٥٢م) وتمشياً مع إستراتيجية إحلال الواردات، كان لابد من الحصول على تراخيص لاستيراد سلع معينة، وحتى عندما يتم منح التراخيص تفرض ضريبة جمركية أضعاف سعر السلعة المستوردة. ومع بداية الستينات إحتكرت الحكومة التجارة الخارجية تصديراً واستيراداً وذلك لتتمكن من التحكم في أسعار تداول السلع ومن ثم خلق فائض يمكن أن يدخل في الصناعات المنتجة للسلع الرأسمالية، كما قامت الحكومة بتثبيت سعر الصرف، وبدأت في تطبيق سياسات التخطيط الاقتصادي، وهدفت الحكومة من وراء ذلك إلي توفير الموارد بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف، إبتداءً من التصنيع وانتهاءً بالرفاهية الاجتماعية، ففي القطاع الزراعي على سبيل المثال قامت الحكومة بتثبيت أسعار مدخلات الانتاج الزراعي مثل الأسمدة والمبيدات والمحاصيل وخاصة القطن والسكر وانتهاء بتسعير مخرجات الانتاج الزراعي، وبعض السلع الأساسية خاصة الغذاء والطاقة والخدمات مثل التعليم والصحة دعمتها الدولة لكي تكون متاحة لأغلب شرائح المجتمع، كما تم تقديم الدعم للمشروعات الصناعية على أن تلتزم بتقديم منتجاتها بأسعار في متناول المستهلكين.^(١)

١- رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة،(المنصورة، المكتبة العصرية، ٢٠٠٢م)، ص١٧٥.

وعلى الرغم من السياسات التي قامت بها الحكومة المصرية في تلك الفترة فان قوانين تشجيع الاستثمار رقم (١٥٦) و(٤٧٥) لعامي (١٩٥٣م - ١٩٥٤م) كانت لا تزال سارية ولم يتم إلغاؤها، بل إن الميثاق القومي الصادر عام (١٩٦٢م) حدد موقف الحكومة من الاستثمارات الأجنبية الجديدة حيث تأتي في ترتيب الأولوية والأهمية بعد المنح والقروض. وبالنسبة للاستثمارات المسموح بها فإنها كانت تمر بإجراءات معقدة للغاية ولا يسمح بها إلا في الصناعات التي تتطلب تكنولوجيا جديدة ومهارات ليست متاحة محلياً.^(١)

بعد التراجع الذي شهدته الأوضاع الاقتصادية في مصر منذ منتصف ستينات القرن العشرين وحتى نهاية السبعينات منه لجأت الحكومة المصرية منذ بداية الثمانينات على انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي وعملت في إطار هذا التوجه على خلق مناخ ملائم لجذب الاستثمارات العربية والأجنبية، حيث بلغت حجم الاستثمارات العربية الوافدة الى مصر خلال الفترة (١٩٨٦م - ١٩٨٧م) أكثر من (١,٢ مليار جنيه مصري) بما يعادل (١٩%) من قيمة الاستثمارات في المشروعات المصرية الأجنبية غير البترولية. ووافقت الحكومة في عام (١٩٨٦م) على قيام (٨٧ مشروعاً) تبلغ جملة استثماراتها (٥٢٦ مليون جنيه مصري)، وفي عام (١٩٨٧م) وافقت الحكومة على قيام (٤٩ مشروعاً) تبلغ جملة استثماراتها (٤٨٨ مليون جنيه مصري) منها (٢٧ مشروعاً) في مجال التصنيع برأس مال قدرة (١٩٠ مليون جنيه مصري) وعدد (٣ مشاريع) في مجال الزراعة برأس مال قدرة (١٠ مليون جنيه مصري)، وعدد (٥ مشاريع) في قطاع التمويل استثماراتها (٢٢ مليون جنيه مصري)، وعدد (٧ مشاريع) في قطاع الخدمات برأس مال قدرة (٢٣٧ مليون جنيه مصري)، وعدد (٥ مشاريع) في قطاع التشييد برأس مال وقدرة (٢٢ مليون جنيه مصري)، وفي المناطق الحرة تمت الموافقة على مشروعين برأس مال وقدره (٧ مليون جنيه مصري).^(٢)

^١ - رضا عبد السلام المرجع السابق ص ١٧٨.

^٢ - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مرجع سابق ص ٣٣٨.

وتم اتخاذ عدة قرارات في عام (١٩٨٧م) استهدفت مزيداً من التيسيرات للمستثمرين وحل مشاكلهم، ومن أهم هذه القرارات : (١)

١- السماح للمشروعات الصناعية المقامة بالمناطق الحرة بالتشغيل لحساب الغير وإضافة هذا النشاط إلي الأنشطة المرخص بها.

٢- جواز الترخيص لمدة محدودة وقابلة للتجديد بتخزين بعض السلع الواردة برسم الوارد بمجمعات التبريد المقامة بنظام المناطق الحرة.

٣- جواز قيام الهيئة العامة للاستثمار بإصدار خطابات تضمن فيها سداد الضرائب والرسوم الجمركية عن الرسائل أثناء انتقالها من الجمارك إلي المناطق الحرة.

٤- السماح بالتسجيل الجزئي لرأس المال المستثمر بالكامل، مما يزيل العقبات أمام تحويل الأرباح للخارج قبل سداد كامل رأس المال.

وفي عام (١٩٨٩م) صدر قانون الاستثمار رقم (٢٣٠)، والذي صدر ليحل محل القانون رقم (٤٣) لسنة (١٩٧٤م) في شأن استثمار رأس المال العربي والأجنبي، وقد أضاف القانون، أن تكون الهيئة العامة للاستثمار هي الجهة المختصة بالتعامل مع المستثمرين، وذلك لتوحيد جهة التعامل والقضاء على تعدد الجهات التي يتعامل معها المستثمر. وقد ترتب على ذلك تدفق مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى مصر خلال فترة الثمانينات من القرن العشرين، والجدول رقم (١/٣) يوضح حجم تلك الاستثمارات ونسبتها من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة الى دول شمال إفريقيا خلال تلك الفترة.

^١ - عصام عمر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، (مصر : دار التعليم الجامعية، ٢٠١٠م)، ص ١٢١.

جدول رقم (٩/٣)

إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر من بين دول شمال إفريقيا (بالمليون دولار)

السنة	إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي لدول شمال إفريقيا	إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي لمصر	% من دول شمال إفريقيا
١٩٨٠م	١٦٢١	٥٤١	٣٣,٣
١٩٨١م	١٥٠١	٧٤٧	٤٩,٨
١٩٨٢م	٩٩٤	٢٩٤	٢٩,٦
١٩٨٣م	١٢١٦	٤٩٠	٤٠,٣
١٩٨٤م	١٣٥٧	٧٢٩	٥٣,٧
١٩٨٥م	١٧٣٦	١٢٠٠	٦٩,١
١٩٨٦م	١١٩٢	١٣٠٠	١٠,٩
١٩٨٧م	١٠٠٦	٩٠٠	٨٥
١٩٨٨م	١٤٤٧	١٢٠٠	٨٢,٩

المصدر : عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، (مصر، الدار الجامعية، ٢٠٠٢م-٢٠٠٣م)، ص ٧٧

يتبين من الجدول (٩/٣) أعلاه أن حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر من بين دول شمال أفريقيا يتصاعد من عام لأخر ماعدا عام (١٩٨٢م)، والذي تناقص فيه إجمالي تدفق الاستثمار بالنسبة لدول شمال أفريقيا ككل، فقد كان إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر من دول شمال أفريقيا عام (١٩٨٠م) هو (٥٤١) مليون دولار بنسبة بلغت (٣٣,٣%)، وزاد تدفق الاستثمار إلي مصر في العام الذي بعده حيث بلغ (٧٤٧) مليون دولار بنسبة بلغت (٤٩,٨%)، وارتفع عام (١٩٨٨م) الى (١٢٠٠) بنسبة بلغت (٨٢,٩%). هذا يوضح أن البيئة الاستثمارية في مصر كانت جاذبة للمستثمرين.

في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة لفترة التسعينات من القرن العشرين، عملت الدولة على زيادة ميزات التنافسية كي تتمكن من الحصول

على وزن نسبي متزايد من الاستثمار الأجنبي^(١)، فاتجهت منذ أوائل عام (١٩٩١م) إلى اتباع برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي يهدف إلى تأكيد الاتجاه نحو الاعتماد على مزيد من قوى السوق والمضي قدماً في سياسات جذب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية ومواصلة تحرير الاقتصاد، مع إدخال تعديلات في هيكل الاقتصاد المصري من أجل التحول نحو الخصخصة والاعتماد على القطاع الخاص، كما عملت الدولة على تحسين المناخ التشريعي والتنظيمي للاستثمار، ومن أهم القوانين التي استهدفت استقطاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية قانون الاستثمار رقم (٩٥) لسنة (١٩٩٢م) والذي استهدف معالجة جوانب القصور التي واجهت سوق رأس المال من خلال الهيئة العامة للاستثمار والتي عمدت إلى عدم إلزام المستثمر بتقديم دراسة جدوى اقتصادية عن المشروع، وتخفيض عدد نماذج الاستثمار والإسراع في إجراءات الموافقة على التوسع في المشروع أو إضافة فروع جديدة، وكذلك صدر القانون رقم (٨) لسنة (١٩٩٧م) الذي ألغى حدود رأس المال وألغى أيضاً شرط الموافقة المسبقة على المستثمر الأجنبي بالقيام بالتأسيس الفوري دون أي موفقات^(٢)، وصدر قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ليتواءم مع المتغيرات العالمية وليوفر بيئة جاذبة للاستثمار. أيضاً اهتمت الحكومة المصرية في تلك الفترة بتنمية الموارد البشرية وسعت نحو بناء قاعدة تكنولوجية وطنية من أجل تحسين مناخ الاستثمار. وقد أسفرت كل هذه الجهود عن تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي بشكل عام، فارتفع معدل النمو الاقتصادي، وانخفض معدل التضخم وعجز الموازنة العامة للدولة، إلى غير ذلك من المؤشرات الاقتصادية^(٣).

^١ - محمد فوزي وآخرون، الموارد واقتصادياتها، (مصر: الدار الجامعية، ٢٠٠٢م)، ص ٣١٥.

^٢ - عصام عمر، مرجع سابق، ص ١٢٢.

^٣ - أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، (مصر: الدار الجامعية، ٢٠٠٤م - ٢٠٠٥م)، ص ٢١٧.

وخلال السنوات الثلاث الأخيرة نجحت مصر في اجتذاب (٢١) مليار دولار استثمارات خارجية، بالإضافة إلي (٣,٥) مليارات صافي استثمارات أجنبية مباشرة من خلال البورصة^(١). وتعتبر سوق الأوراق المالية المصرية من واحدة من أقدم الأسواق في العالم، وقد اتسمت هذه السوق بالحيوية حتى هبت رياح التحول إلي النظام الاشتراكي فأخفض نشاطها إلي حد كبير، غير أنه مع مطلع التسعينات بدأت هذه السوق تستعيد حيويتها وذلك مع التحول إلي اقتصاد السوق ونجاح السياسات الاقتصادية المحلية وتوفير مناخ مناسب للاستثمار يعمل على جذب تدفقات محفظة الأوراق المالية إلي مصر، ثم مع صدور قانون رأس المال رقم (٩٥) لسنة (١٩٩٢م) والذي عمل على تنظيم السوق وتطويرها وتحريرها من القيود التي تعوق حركة الاستثمارات، تم إدخال مؤسسات مالية جديدة للعمل في مجال الأوراق المالية، كما تم تحسين متطلبات الإفصاح عن المعلومات إلي غير ذلك من عوامل جذب الاستثمار في سوق الأوراق المالية. وقد ساعد نمو سوق الأوراق المالية المصرية وتطورها على جذب المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب للاستثمار في السوق. وتعتبر البورصات المصرية من أقدم البورصات في العالم، فقد تأسست بورصة الإسكندرية عام (١٨٨٨م)، وبلغ عدد شركات المساهمة المسجلة بها في عام (١٩٠٠م) نحو (٢٣٠) شركة، وفي عام (١٩٠٣م) تم إنشاء بورصة القاهرة، وكانت سوق الأوراق المالية المصرية على درجة كبيرة من النشاط إذ احتلت المركز الخامس على مستوي العالم في فترة الأربعينيات، وتتيح السوق المصرية للمستثمر الأجنبي الوصول إلي السوق بحرية تامة، فالمستثمرون الأجانب سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات يستطيعون الاستثمار بسهولة في الأوراق المالية المصرية، وبدون أي قيود على حرية انتقال رأس المال والعملية الأجنبية أو تحويلها، بالإضافة إلي ذلك تسمح قواعد القيد في البورصة بقيد الأوراق

^١ - محمود عبد العظيم، الاستثمارات الخارجية لجمت التضخم في مصر، مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد ٣٤٢ (مصر) : الشركة العربية للصحافة والنشر والأعمال ، السنة الثلاثون، ٢٠٠٨م)، ص ٩٢ .

المالية الأجنبية والتعامل فيها وبالشروط نفسها التي تخضع لها الأوراق المالية المحلية، مع السماح للوسطاء الأجانب بالعمل في السوق المصرية دون أي تفرقة في المعاملة من الناحية القانونية والإدارية بينهم وبين المنشآت المحلية وتمتعهم بالمزايا الضريبية نفسها إذ تعفي صناديق الاستثمار الدولية من الضريبة العامة علي الدخل، وقد أدى ذلك لتشجيع المستثمرين الأجانب والصناديق الأجنبية على شراء الأوراق المالية المصرية حيث ارتفعت مساهمات الأجانب في حركة التعامل منذ عام ١٩٦٦م.^(١)

لقد شهد الاستثمار الأجنبي قي مصر ارتفاعاً خلال الفترة من (١٩٩٢م-١٩٩٤م) محققاً أعلى مستوي له عام (١٩٩٤م)، حيث بلغ (١٢٥٦ مليار دولار)، ويفسر ذلك بنجاح المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي في خفض معدل التضخم وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات وزيادة حجم الاحتياطات الدولية، إلا أنه عاد وحقق تراجعاً بنسبة (٢,٣%) عام (١٩٩٥م)، ثم أحدث تحسناً ملحوظ في حجم الاستثمار المباشر خلال الفترة من (١٩٩٦م-١٩٩٨م) ويرجع ذلك للجهود المبذولة من الحكومة لتحسين مناخ الاستثمار وإزالة القيود أمام المستثمر المحلي والأجنبي. ومع ذلك بالنظر الى النصيب النسبي لمصر من حجم الاستثمار الأجنبي الموجه إلى الدول النامية ككل نجده ضئيلاً للغاية، حيث لم يزد نصيب مصر من خلال الفترة من (١٩٩١م-١٩٩٩م) عن (١,٤%)، وهو ما يعكس انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر مقارنة مع دول أخرى في تلك الفترة مثل المكسيك (١٥,٤%) وماليزيا (٦,٤%)، وقد يعود ذلك إلى انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي الموجه إلى منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة نتيجة عدم الاستقرار الذي كان يسود المنطقة.^(٢)

^١ - أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، مرجع سابق، ص ٢٦٠.

^٢ - المرجع السابق، ص ١٨٨.

المناطق الاستثمارية في مصر في إطار تشجيع وجذب الاستثمارات :

منذ انطلاق الألفية الثالثة، سعت مصر إلي جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والإقليمية والدولية، لتحقيق أهداف عدة تصب في النهاية نحو تحقيق معدلات نمو مرتفعة تشكل رافداً هاماً لاقتصاد الدولة، فقد سعت مصر لجذب رأس المال في كل القطاعات.^(١) وتعتبر الهيئة العامة للاستثمار هي المنظم الرسمي لكافة التأسيسات والتراخيص. حيث تمنح الهيئة العامة للاستثمار حوافز وضمانات للمستثمرين، ومن الحوافز و الضمانات الممنوحة للمستثمرين الحماية ضد نزع الملكية والتسعير الإجباري، والحق الكامل في المكسب وتوزيع الأرباح، وعدم وجود متطلبات تصديرية، وحق اللجوء إلى لجان فض المنازعات التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار، وعدم فرض أي قيود على أراضي الصعيد، وتشتمل الحوافز أيضاً على معدل موحد للضرائب على الدخل يبلغ (٢٠%) و (٤٠%) لشركات قطاع البترول والغاز) وإعفاء ضريبي لمدة عشر سنوات على استصلاح الأراضي والأنشطة الإنتاجية المتعلقة بالماشية والدواجن والأسماك ورسوم تصدير تتراوح بين (٥%) و(٢٥%) من إجمالي قيمة عمليات البيع ورسوم واردات تتراوح بين (٢%) و(٣٢%)، ونشأت المناطق الاستثمارية بموجب القانون رقم (١٩) لسنة (٢٠٠٧م) حيث استحدث بموجب هذا القانون نظاماً جديداً للاستثمار لم يتناوله قانون ضمانات وحوافز الاستثمار من قبل وهو نظام المناطق الاستثمارية ، حيث أجاز إنشاء المناطق الاستثمارية بقرار من رئيس مجلس الوزراء تعمل في أي من مجالات الاستثمار التي ينص عليها القانون وينطبق عليها أحكام المواد (٣٠، ٣١، ٣٨، ٤١، ٤٢، ٤٦) من هذا القانون. وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٦٧٥) لسنة (٢٠٠٧م) بشأن تنظيم العمل بالمناطق الاستثمارية. وعدد المناطق الاستثمارية القائمة في مصر (١٣) منطقة حتى (٢٠١١/٥/١٦) تم إنشائها في مجالات مختلفة، موزعة على سبعة محافظات في مصر.^(٢)

^١ - رضا عبد السلام ، مرجع سابق ص٢١٣.

^٢ - الهيئة العامة للاستثمار في مصر ٢٠١٥/٥/٢٠ www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Categories/tmpListArticles.aspx?CatID...

وتتعدد مزايا المناطق الاستثمارية في مصر وذلك على النحو التالي: (١)

- تجانس الأنشطة الاستثمارية في المنطقة الواحدة مما يتيح تكاليف تنافسية لاقتصاديات التشغيل والتسويق نتيجة التكامل الصناعي.
- إتباع أسلوب إداري متميز يتسم بالسهولة واليسر في تطبيق كافة الإجراءات الإدارية داخل المنطقة الاستثمارية من خلال التعامل مع جهة إدارية واحدة .
- لا قيود علي رأس المال أو الشكل القانوني للمشروعات .
- وجود نظام جمركي ميسر من شأنه تسهيل حركة الاستيراد والتصدير للمشروعات المقامة بالمنطقة.
- توفير مجموعة من الخدمات اللوجستية لخدمة مشروعات المنطقة.
- تتمتع البضائع المصنعة داخل المناطق الاستثمارية بصفة المنشأ المصري فيما يخص الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية والإفريقية (الكوميسا / الشراكة الأوروبية).
- تتمتع المشروعات المقامة داخل المناطق الاستثمارية بالمزايا والضمانات الواردة بقانون الاستثمار.
- حرية تعامل المشروعات المقامة داخل المناطق الاستثمارية مع السوق المحلي.

أما المناطق الاقتصادية الخاصة في مصر فتم تأسيسها مناطق بموجب القانون رقم (٨٣) لسنة (٢٠٠٢م) لتقدم حوافز كبيرة ومزايا تنافسية للمستثمرين، وتتمتع كل منطقة بالاستقلال ويكون لمجلس إدارتها الحق في التعامل مع إجراءات التأسيس والترخيص وجميع الخدمات الأخرى للمستثمرين. وتعتبر المنطقة الاقتصادية الخاصة بشمال غرب خليج السويس أول منطقة تم تأسيسها بموجب القانون المذكور، وتعد المنطقة نموذجا للتطوير المستقبلي للمناطق الاقتصادية الخاصة في مصر، وتمتد المنطقة الاقتصادية الخاصة بشمال غرب خليج السويس

١- الهيئة الاستثمارية في مصر، مرجع سابق.

على مساحة (٢٠ كيلومتر مربع) في موقع استراتيجي بالقرب من ميناء العين السخنة وتبعد حوالي (٤٥ كيلومتر) عن جنوب شرق مدينة السويس بالقرب من المدخل الجنوبي لقناة السويس. وقامت هيئة المناطق الاقتصادية الخاصة بتأسيس شركة تنمية رئيسية في عام (٢٠٠٦) لعمل خطة رئيسية لتطوير وإدارة المناطق الاقتصادية الخاصة، وتتضمن حوافز وضمانات المناطق الاقتصادية الخاصة تعريفاً موحدة للضرائب على الدخل الشخصي تقدر بخمسة في المائة، وإدارة جمركية متكاملة وإدارة ضريبية وفض المنازعات والترخيص بالإضافة إلى خدمات عامة للمستثمرين فيما يتعلق بالمشروعات المؤسسة داخل المناطق ومعدل ضرائب يصل إلى (١٠%) على كافة الأنشطة داخل المناطق الاقتصادية الخاصة وشهادات منشأ مصرية للمصدرين العاملين في المناطق الاقتصادية الخاصة تسمح لهم باستغلال اتفاقيات التجارة الدولية لمصر. (١)

وتقوم سياسة إنشاء المناطق الحرة في مصر على تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها تشجيع الاستثمار من أجل التصدير في محاولة لزيادة الصادرات، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية، وإدخال التكنولوجيا المتطورة وخلق المزيد من فرص العمل، والسماح بمزاولة عدد من الأنشطة، وهي تخزين البضائع العابرة وكذلك البضائع الوطنية المعدة للتصدير، والبضائع الأجنبية الواردة بغرض رسم الوارد، وكذلك عمليات الفرز والتنظيف والخلط والمزج، بالإضافة للأنشطة الصناعية، وتحديد معايير لقبول المشروعات بالمناطق الحرة وتشمل الاستثمارات من أجل التصدير وتحقيق نسبة إضافة عالية لعوامل الإنتاج المحلية، وتقرير مجموعة من الإعفاءات الضريبية لمشروعات المناطق الحرة وتتحدد في إعفاء للواردات والصادرات من وإلى الخارج من الضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك وغيرها من الضرائب والرسوم في مصر، وكذلك من الأهداف عدم خضوع الأموال المستثمرة في مشروعات المناطق الحرة للقيود، بالإضافة إلى إعفاء ما تؤديه مشروعات المناطق الحرة للعاملين غير المصريين من ضريبة الدخل إذا لم

١- الهيئة الاستثمارية في مصر، مرجع سابق.

تتجاوز مدة عملهم سنة متصلة، وقد اتجهت الحكومة المصرية منذ عام (١٩٨٣م) إلى ترشيد النمط الاستثماري من خلال حث وتحفيز المشروعات على الأنشطة الصناعية التصديرية بدرجة أكبر^(١). ويتحتم على المستثمرين العاملين داخل المناطق الحرة تصدير أكثر من (٥٠%) من إجمالي إنتاجهم. وعادة ما تقع المناطق الحرة بالقرب من الموانئ البحرية والمطارات لتسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير. وتمتلك مصر حالياً تسعة مناطق حرة في كل من (مدينة نصر والإسكندرية وبورسعيد والسويس والإسماعيلية ودمياط وشبين الكوم ومدينة الإنتاج الإعلامي، بالإضافة إلى منطقتين قيد التطوير في بدر وشرق بورسعيد).

ويتضمن قانون الاستثمار بعض التيسيرات المتعلقة بالمناطق الحرة العامة والخاصة ومن أهم هذه التيسيرات: (٢)

- عدم خضوع البضائع التي تصدرها أو تستوردها مشروعات المنطقة الحرة لقواعد الاستيراد والتصدير أو الإجراءات الجمركية الخاصة بالصادرات والواردات، وكذلك عدم الخضوع للضرائب الجمركية والضريبة العامة على المبيعات وغيرها من الرسوم والضرائب، وتعفي أيضاً من هذه الضرائب والرسوم جميع الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل الضرورية اللازمة لمزاولة النشاط المرخص به للمشروعات داخل المناطق الحرة، بالإضافة إلى استثناءات محدودة من أحكام العمل. وقد ألغيت الحوافز الضريبية للصناعات كثيفة الطاقة العاملة في المناطق الحرة (الأسمدة، الحديد والصلب، إنتاج النفط، إنتاج وتسييل ونقل الغاز الطبيعي) في مايو (٢٠٠٨م). وعلاوة على ذلك، تعفى جميع المعدات والآلات ووسائل النقل الأساسية (باستثناء سيارات الركوب) اللازمة للحفاظ على الأنشطة المرخصة للمشروعات، من جميع الجمارك ورسوم الاستيراد والضرائب على المبيعات.

^١ - عصام عمر، مرجع، ص ١٤١.

^٢ - أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص ١٧٩.

- عدم خضوع المشروعات التي تقام في المناطق الحرة والأرباح التي توزعها لأحكام وقوانين الضرائب والرسوم السارية في مصر، ورغم ذلك تخضع هذه المشروعات لرسم سنوي مقداره (١%) من قيمة السلع عند الدخول بالنسبة لمشروعات التخزين ومن قيمة السلع عند الخروج بالنسبة لمشروعات التصنيع والتجميع، ويعفي من هذا الرسم تجارة البضائع العابرة المحددة الوجهة، وتخضع المشروعات التي لا يقتضي نشاطها الرئيسي إدخال وإخراج سلع لرسم سنوي مقداره (١%) من إجمالي الإيرادات التي تحققها وذلك من واقع الحسابات المعتمدة من أحد المحاسبين القانونيين.

وتتمتع المناطق الحرة المصرية بقدرة تنافسية عالية وذلك لما تتمتع به من ضمانات ومزايا تتفوق فيها على كثير من المناطق الحرة في العالم في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي وبالمقارنة بين الضمانات والمزايا التي تمنحها المناطق الحرة في مصر وتلك التي تمنحها بعض الدول نجد أن القدرة التنافسية المصرية كبيرة، ويتضح ذلك فيما يلي :^(١)

١- المناطق الحرة في مصر من المناطق القليلة التي تمنح إعفاءً كاملاً من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية طوال مدة حياة المشروع، حيث لا تمنح هذه الميزة الا عدد قليل من الدول ولمدة محدودة كما هو الحال في الأردن حيث تمنح الأردن إعفاء لمدة (١٢ عام فقط)، وكوريا (خمس سنوات)، ولا يوجد إعفاء من الضريبة في هونج كونج وتقدر الضريبة الشاملة فيها بنحو (١٧%).

٢- تمنح المناطق الحرة المصرية المشروعات إعفاء من الضرائب الرسوم الجمركية على كافة مواد ومستلزمات الإنتاج اللازمة في حين توجد بعض المناطق الحرة مثل الموجودة في اليونان لا تمنح هذا الإعفاء الا لسلع محددة (مستلزمات التأسيس وسيارات الركوب).

^١ - عمر صقر، مرجع سابق، ص ١٤٩.

٣- توفر المناطق الحرة في مصر أراضي مجهزة بكافة المرافق الأساسية اللازمة وتؤجر المشروعات بأسعار رمزية، في حين لا تتوفر هذه الميزة في الدول الأخرى، كما أن بعض الدول تحمل المشروعات بكامل إيجار الأرض عن كامل حياة المشروع مثل هونج كونج.

٤- يتوفر في مصر أيدي عاملة رخيصة بالمقارنة بالدول الأخرى والحد الأدنى لأجر العامل في مصر يبلغ (٠.٣١ دولار) في الساعة، ويعتبر أقل بكثير من المعدلات الموجودة في الدول المنافسة والمجاورة حيث يبلغ هذا المعدل نحو ثلث الحد الأدنى للاجور في قبرص وتركيا وعُشر مستواه في تونس.

برنامج استثمار وتطوير جنوب مصر: إن استثمار الإمكانات المتاحة (الموارد) لدي أي مجتمع من المجتمعات يعتبر الدعامة الأساسية لبناء الاقتصاد الوطني السليم القادر على مواجهة المشاكل والتحديات المختلفة وتحقيق الرفاه الاقتصادي للمواطنين^(١)، وتؤمن الحكومة المصرية بأنه يمكن تطوير الصعيد ليصبح مركزاً جديداً للمشروعات التصنيعية والخدمية. وتتوفر لمحافظة الصعيد العديد من المزايا النسبية، حيث أنها تضم (٣٠%) من سكان مصر، بالإضافة إلي الموارد الطبيعية وقاعدة اقتصادية متنوعة. وفي هذا الإطار، أطلقت الحكومة العديد من المبادرات لتشجيع الاستثمار في الصعيد، مثل إنشاء تجمعات للأعمال وتقديم حوافز استثمارية ومنح للتشغيل وإعطاء المستثمرين أراضي مجانية في محافظات الصعيد (باستثناء الفيوم) والمساعدة الفنية من خلال مركز تحديث الصناعة ومراكز التكنولوجيا والتدريب. وتم تأسيس شركة الصعيد للتنمية بهدف تشجيع استثمارات القطاع الخاص في صعيد مصر، ولها فرعين حالياً في القاهرة وأسيوط، وبدأت الشركة في إطلاق مشروعات في محافظات متعددة،

^١ - عصام عمر، مرجع سابق، ص ٢٠٨.

كما تم بناء طريق جديد لربط محافظات الصعيد بميناء سفاجا ومطار سوهاج، وتدرج الشركات التي تم تأسيسها في جنوب مصر ضمن قانون الاستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ أو القانون (١٥٩) لسنة (١٩٨١م) للاستثمار الداخلي).^(١)

المناطق الصناعية المؤهلة في مصر: يمنح اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) الموقع بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية سلع معينة مصنعة في مصر ميزة الدخول التفضيلي للولايات المتحدة الأمريكية طالما تلتزم بقواعد المنشأ المتعلقة بالمحتوى المحلي. يوجد هناك (١٩) منطقة صناعية مؤهلة حالياً تقع في أربعة مناطق جغرافية وهي القاهرة الكبرى ووسط الدلتا والإسكندرية وقناة السويس. وينص هذا الاتفاق على أنه يجب على الشركات المصرية والإسرائيلية أن تساهم وتحافظ على الأقل على نسبة (١٠.٥%) من الحد الأدنى للمحتوى المحلي الذي يبلغ (٣٥%) والمطلوب طبقاً للاتفاقية لكي يتم السماح لتلك المنتجات بالدخول للولايات المتحدة بدون رسوم، كما يجب على المصنعين في كلا الجانبين أن يساهموا ويحافظوا على الأقل على نسبة (٢٠%) من التكلفة الكلية للمنتجات المؤهلة للدخول المعفي من الرسوم، باستثناء الأرباح، حتى وإن لم يتم اعتبار التكلفة جزءاً من متطلبات الحد الأدنى للمحتوى المحلي الذي يبلغ (٣٥%). ولهذا السبب يمكن للتكلفة أن تتضمن مواد المنشأ والأجور والمرتبات والتصميم والبحث والتطوير واستهلاك استثمار رأس المال والنفقات العامة.

وقد تم التوقيع على برتوكول الكويز في ديسمبر (٢٠٠٤م) وهناك الآن (٧٠٥) شركة مؤهلة للتصدير للولايات المتحدة الأمريكية طبقاً لهذا البروتوكول، ومن المتوقع أن يساهم برتوكول الكويز في تطوير صناعة الغزل والنسيج والملابس المصرية القوية، بالإضافة إلى تدعيم القطاعات الأخرى، تتضمن حوافز وضمانات الكويز الدخول المعفى من الجمارك

١- الهيئة الاستثمارية في مصر، مرجع سابق.

للمنتجات التي تلتزم بمتطلبات شروط المنشأ إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية والتطبيق المرن لهذه المتطلبات وعدم وجود حصص على المنتجات المصدرة وصلاحيه مفتوحة لأنه لا يوجد تاريخ انتهاء لبروتوكول الكويز.^(١)

تطور هيكل الاستثمار المباشر في مصر: نجد أن قطاع الصناعة وقطاع مشروعات المناطق الحرة قد إستحوذ علي نصيب الكبير من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى مصر حيث حصل هذان القطاعان على ما يزيد عن نصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر، مما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر يتجه إلى أوجه الاستخدام الصحيحة والمطلوبة، أي أن الاستثمار الأجنبي في مصر يهدف إلى تحقيق التنمية الصناعية وتنمية الصادرات.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي:^(٢)

أولاً: المشروعات الصناعية: جاء قطاع الصناعة في المركز الأول من حيث حصوله على الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بمقدار (٧,٩ مليار جنية مصري) وذلك بنسبة (٢٨,٦%) من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر و(٢٢%) من إجمالي الاستثمارات في هذا القطاع وذلك في الفترة من (١٩٧٤) وحتى (١٩٩٩م)، ساهم العرب فيه بنسبة (٨%) بمبلغ قدرة (٣ مليار جنية) تقريباً، أما دول السوق الأوروبية كانت مساهماتها تقدر بحوالي (٢,٣ مليار جنية) بنسبة (٧%)، في حين جاءت مساهمة أمريكا بنسبة (٢%) بمبلغ قدرة (٨٧٧ مليون جنية)، والباقي كان لدول أخرى.

ثانياً: مشروعات المناطق الحرة : جاءت مشروعات المناطق الحرة في المركز الثاني بعد المشروعات الصناعية من حيث حصولها على استثمارات أجنبية مباشرة تقدر بحوالي (٦,٨ مليار جنية مصري)، وذلك

١- الهيئة الاستثمارية في مصر، مرجع سابق.

٢ - عصام عمر، مرجع سابق، ص ١٢٥.

بنسبة (٢٤,٦%) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة وحوالي (٣٦%) من إجمالي الاستثمارات من هذا القطاع. وقد ساهم العرب فيها بنسبة (١٧%)، ودول السوق الأوروبية بنسبة (٧%)، أما أمريكا فكانت مساهمتها (٩%)، والباقي لدول أخرى.

ثالثاً: المشروعات التمويلية : جاءت هذه المشروعات في المركز الثالث من حيث تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها، حيث وصل إجمالي التدفق إليها ما يقارب من (خمسة مليارات جنية مصري) وذلك بنسبة (١٧,٧%) من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في حين كانت تمثل نسبته (٢٩%) من إجمالي الاستثمارات في هذا القطاع. كانت مساهمة العرب حوالي (١٨%)، ودول السوق الأوروبية حوالي (٦%)، وأمريكا (١%) والباقي لدول أخرى.

رابعاً: المشروعات السياحية والإنشائية : جاءت في المركز الرابع والخامس المشروعات السياحية والإنشائية من حيث تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها وذلك بمبالغ تقدر ب (٤,٩) و (٢,١) مليار جنية على التوالي وبنسب (١٦%) و (٧,٥%) على التوالي من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر (١٧%) و (٣١%) من إجمالي استثمارات كل قطاع.

جهود مصر في جذب مدخرات المصريين العاملين بالخارج ونتائج تلك الجهود :

تكتسب تحويلات المهاجرين أهمية متزايدة، حيث أصبحت مصدراً مهماً لتدفقات النقد الأجنبي تفوق في بعض الأحيان المصادر التقليدية لتلك التدفقات، مثل الاقتراض الخارجي، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدات الخارجية وغيرها، وتتميز التحويلات كتدفقات للنقد الأجنبي بأنها غير مكلفة لدولة الأصل، ولا تحمل أية التزامات مستقبلية تجاه تلك التدفقات، ونظراً للتغيرات الديموغرافية في الدول الصناعية فمن المنتظر أن تلعب الهجرة دوراً متزايداً في تلك الاقتصادات لتعويض آثار النقص السكاني

على سوق العمل، وهو ما سوف ينعكس في تدفقات أكبر للتحويلات، ومن ثم دوراً أهم للتحويلات في إقتصادات الدول المصدرة للعمالة في المستقبل.

وتعد مصر من الدول الرائدة في تصدير العمال إلى الخارج من كافة التخصصات والمهن وتمثل التحويلات إلى مصر حالة واضحة على أهمية تدفق التحويلات إلى دول الأصل، حيث تمثل أكبر مصادر النقد الأجنبي واحد المصادر الهامة للدخل.

حجم العمالة المصرية في الخارج ومدخراتها :

وفقاً لأخر إحصائية لوزارة القوى العاملة والهجرة عن حجم العمالة المصرية في الخارج، بلغت (٣ ملايين و ٥٤٩ ألفاً و ٧٨٠ عامل) في مختلف الدول العربية والأجنبية، وهم موزعون على دول العالم المختلفة، حيث جاءت المملكة العربية السعودية في المقدمة حوالي (٩٨٥ ألف عامل)، والأردن بحوالي (٨٦٠ ألف عامل)، وليبيا ب (٧٥٠ ألف عامل)، والإمارات العربية المتحدة ب(٢٦٢ ألف عامل)، والكويت ب (٢٢٠ ألف عامل). ويقدر عدد العاملين المصريين في دولة اليونان بحوالي (١٦٠ ألف عامل)، ودولة قطر ب (١٢٥ ألف عامل) وإيطاليا ب (٨٢ ألف عامل) و(٥٠ ألف عامل بالسودان) و(٤٤ ألف عامل) في لبنان.^(١)

وشهدت قيمة تحويلات المصريين نمواً متشابهاً إذ تضاعفت حوالي ثمانية مرات خلال الأعوام (١٩٧٥-١٩٨٧م)، حيث ارتفعت قيمتها من حوالي (١٥٨ مليون جنيه عام ١٩٧٥م) الي حوالي (١.٢٢٣ مليون جنيه) عام (١٩٧٨م) ثم ارتفعت الي (١.٤٠٦ مليون جنيه) عام (١٩٨١م) / (١٩٨٢م).^(٢)

وطبقاً لتقارير البنك المركزي المصري، فإن تحويلات المصريين العاملين بالخارج بلغت، خلال العام المالي (٢٠١٠ - ٢٠١١) إلى (١٢.٦

^١ - ميسر ياسين، تعرف على أعداد العمالة المصرية في الخارج قبل إنشاء وزارتهم الجديدة، جريدة الوطن، الجمعة، ٢٠١٥/٦/٥م نسخة الكترونية <http://www.elwatannews.com/news/detail>
^٢ - كمال أمين ، نادر فرجاني، الاقتصاد المصري بين المطرقة والسندان، (القاهرة : دار بن رشد للطباعة والنشر، ٢٠١٦م) ص ٤٩.

مليار دولار)، مقارنة (بـ ٩.٨ مليار دولار) في العام المالي (٢٠٠٩م)، ومقارنة بـ (٣ مليارات دولار) في العام المالي (٢٠٠١ - ٢٠٠٢).^(١) وحسب مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري فإن إجمالي تحويلات العاملين بالخارج وصل لنحو (١٨.٥ مليار دولار) خلال العام المالي (٢٠١٥م).^(٢)

عندما بدأت الهجرة إلى الخارج في الزيادة في نهاية الستينيات والسبعينيات، كانت مصر تتبع قواعد صارمة في ما يتعلق بالتعامل في العملات الأجنبية، وهو ما أدى إلى ازدهار السوق السوداء للنقد الأجنبي، ولقد كان التدفق الأساسي للتحويلات يتم من خلال القنوات غير الرسمية بسبب المغالاة في قيمة الجنيه وفقا لمعدل الصرف الرسمي، ولذلك نشأت شبكات لتجميع العملات من المصريين العاملين في الخارج واستخدامها في تمويل تجارة تهريب السلع وغيرها من أنشطة التجارة غير المشروعة.^(٣) ولتحرير سياسة الصرف الأجنبي المتعلقة بالتحويلات قامت الحكومة في ١٩٧١ بإعطاء الأفراد حق فتح حسابات خاصة بالنقد الأجنبي في البنوك المصرية، وفي عام ١٩٧٣ تم إنشاء السوق الموازية للنقد الأجنبي التي هدفت أساسا لجذب مدخرات العاملين في الخارج من خلال منحهم معدلات صرف تشجيعية، وفي عام ١٩٧٤ تم السماح للعاملين في الخارج بتمويل الواردات من الخارج، وفي عام ١٩٧٦ تم السماح للأفراد بحرية حيازة النقد الأجنبي والتعامل فيه عن طريق المصارف، وفي عام ١٩٧٧ تم إعطاء المستثمرين المصريين نفس الامتيازات التي سبق منحها للمستثمرين الأجانب بهدف تشجيع العاملين في الخارج على استثمار مدخراتهم في مصر، وإيماننا من الدولة بأهمية الهجرة للاقتصاد المصري تم إنشاء وزارة خاصة بالهجرة والعاملين في الخارج عام ١٩٨١، والتي أدمجت لاحقا مع

^١ - أيمن أزهرى، ارتفاع تحويلات المصريين بالخارج، الجمعية المصرية لدراسات الهجرة، ٢٠١١م <http://www.egyptiq.net>

^٢ - محمد حماد، تحويلات المصريين في الخارج تبحث عن فرص للاستثمار، صحيفة العرب، العدد ٩٩٦٦، ٢٠١٥/٠٧/٠٢، ص ١١.

^٣ - محمد إبراهيم، تحويلات العملة المصرية، ٨/٢ /٢٠١٠م <http://economyofkuwait.blogspot.com>

وزارة العمل تحت اسم وزارة القوى العاملة والهجرة. وخلال الفترة من ١٩٨٣-١٩٨٥ تم منح عدة علاوات لمعدل الصرف المستخدم في تحويل مدخرات العاملين في الخارج، وفي عام ١٩٩١ تم إلغاء نظام معدلات الصرف المتعددة واستبداله بمعدل الصرف الموحد، وتحرير الجنيه المصري، وبذلك تجنبت مصر الآثار السلبية التي كانت تحملها المغالاة في قيمة الجنيه المصري على تدفقات التحويلات.^(١)

^١ - المرجع السابق.

جدول (١٠/١)

أهمية التحويلات للاقتصاد المصري

التحويلات إلى تدفقات المعونة الرسمية %	التحويلات إلى الاستثمار الأجنبي المباشر %	التحويلات إلى الواردات %	التحويلات إلى الصادرات %	متوسط نصيب الفرد من التحويلات (دولار أمريكي)	التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي %	إجمالي التحويلات (مليون دولار)	السنة
181.65	272.74	58.44	174.7	63.4	6	3211.71	١٩٨٥م
142.46	205.85	28.87	113.2	48.14	3.98	2506.14	١٩٨٦م
215.9	380.32	47.45	176.9	67.35	4.9	3604.29	١٩٨٧م
218.77	316.77	43.54	177.8	68.56	4.28	3769.57	١٩٨٨م
220.03	263.44	44.3	128.4	58.38	4.72	3293.45	١٩٨٩م
278.34	583.58	46.48	165.7	74.13	8.91	4283.5	١٩٩٠م
74.72	1602.37	51.57	110.8	68.62	12.01	4054	١٩٩١م
121.86	1329.85	74.04	200	101.22	14.65	6104	١٩٩٢م
157.66	469.46	69.21	252.4	92.11	12.14	5664	١٩٩٣م
154.12	323.98	36.05	106	58.6	7.12	3672	١٩٩٤م
120.48	542	27.48	93.9	50.52	5.36	3226	١٩٩٥م
154.54	488.21	23.87	87.9	47.74	4.59	3107	١٩٩٦م
168.85	416.85	27.98	94.3	55.75	4.89	3697	1997
169.79	313.34	20.85	107.7	49.87	3.97	3370	1998
165.58	303.7	20.19	90.9	46.98	3.58	3235.3	1999
180.45	230.86	20.43	61	40.64	3.09	2852	2000
219.29	570.97	22.83	70.5	40.71	3.64	2911.4	2001
230.41	447.23	23.15	61.7	39.69	3.44	2893.1	2002
239.38	1247.22	27.22	48	39.85	4.36	2960.9	2003
338.56	154.85	26.04	43.5	44.12	4.22	3340.7	2004
344.69	93.33	25.32	47.1	65.03	5.34	5017.3	2005
535.57	53.07	25.72	38.9	67.8	4.92	5329.5	2006
-	-	23.36	39	78.95	4.76	6321	2007
-	-	17.55	32.6	104.99	-	8559.2	2008
-	-	-	-	-	-	7805.7	2009
210.6	482.27	34.66	105.1	61.38	5.86	4191.55	المتوسط

المصدر: محمد إبراهيم، تحويلات العملة المصرية، ٢/٨/٢٠١٠م [/http://economyofkuwait.blogspot.com](http://economyofkuwait.blogspot.com)

يمكن تقييم أهمية التحويلات إلى اقتصاد دولة الأصل باستخدام العديد من المؤشرات، منها نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويوضح الجدول أعلاه نسبة تحويلات المهاجرين إلى الناتج المحلي الإجمالي المصري، وكما يتضح من الجدول فإن تحويلات المهاجرين إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت أقصى مستوياتها في أثناء حرب الخليج الأولى، حيث بلغت تدفقات التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي (١٥%). وفي المتوسط خلال الفترة (١٩٨٥م-٢٠٠٩م)، بلغت نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي (٥,٩%). من ناحية أخرى بلغ متوسط نصيب الفرد من التحويلات أعلى مستوياته عام (٢٠٠٨م)، (حوالي ١٠٥ دولار)، وفي المتوسط خلال (١٩٨٥م-٢٠٠٩م) بلغ متوسط نصيب الفرد من التحويلات (٦١.٤ دولار). وقد تبدو هذه الأرقام منخفضة، إلا أننا إذا أخذنا في الاعتبار متوسط عدد أفراد الأسرة، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل، وأوضاع أسر المهاجرين الدخلية، فإن هذه الأرقام تصبح جوهرية على مستوى الأسرة.

وحتى عام ١٩٩٤م، كانت تدفقات التحويلات تفوق الصادرات السلعية للاقتصاد المصري، وخلال الفترة (١٩٨٥م-٢٠٠٩م)، بلغ متوسط نسبة التحويلات إلى إجمالي الصادرات (١٠٥%). وفي (١٩٩١م) بلغت تدفقات التحويلات (١٦) ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، وخلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٦) بلغ متوسط نسبة التحويلات إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (٤٨٢%).

من ناحية أخرى مثلت تدفقات التحويلات أكثر من خمس إضعاف تدفقات المعونات الخارجية الرسمية لمصر، وخلال الفترة (١٩٨٥م-٢٠٠٦م) بلغت نسبة التحويلات إلى إجمالي تدفقات المعونة الخارجية الرسمية (٢١٠%).

وبالتالي ويوضح التحليل السابق لنا أنه بكافة المعايير تعد تدفقات التحويلات أمرًا حيويًا بالنسبة للاقتصاد المصري.